Cybrarians Journal

Issue 61, March 2021 عدد 61، مارس 2021

سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية: دراسة حالة

هناء بنت محمد باسليم
محاضر في قسم المكتبات والمعلومات
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
المملكة العربية السعودية
hmbasleem@iau.edu.sa

مستخلص:

هذه الدراسة تشخيص لواقع سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، مِن خلال تحليل وثائق السياسات، وبيان الإجراءات المتبعة في إنشائها وتطبيقها، والكشف عن التحديات التي تواجهها؛ واستنباط العوامل والعناصر المؤثرة في نجاح إنشاء سياسات الوصول الحر وتطبيقها، معتمدةً على منهج دراسة الحالة وأسلوب تحليل المحتوى، مستخدمة أدواتٍ عدة: كمقابلة المسؤول عن إنشاء سياسة الوصول الحر في الجامعة وتطبيقها، وتحليل وثائق السياسات باستخدام قائمة المراجعة. وخَلُصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أنَّ اتباع النمط الإلزامي في الإيداع، واختيار توقيت الإيداع الفوري، والسماح للمؤلفين بالتنازل عن الإتاحة وفق الوصول الحر، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المعنية بتفسير السياسة وتطبيقها، من أكثر العناصر المؤثرة في محتوى وثائق السياسات، كما أن من أهم العوامل المؤثرة في إنشاء السياسات وتطبيقها: الاعتماد على تلبية احتياجات المجتمع الجامعي ونشر الثقافة المعلوماتية بأهميتها، إشراك أعضاء هيئة التدريس في إعدادها، وتحديد آليات محفزة ذات قيمةٍ إضافية للباحثين، وربط الإيداع بإجراءات التقييم السنوي لأعضاء المجتمع الجامعي الأمر الذي يؤدي إلى نسبةِ امتثالٍ عالية للسياسة.

الكلمات المفتاحية:

الوصول الحر؛ سياسات الوصول الحر؛ المستودعات الرقمية؛ المستودعات المؤسساتية؛ الجامعات السعودية

Open Access Policy at King Abdullah University of Science and Technology: A Case Study

Hanaa Mohammad Basleem

Lecturer in the Library and Information Department

Imam AbdulRahman Bin Faisal University

Saudi Arabia

hmbasleem@iau.edu.sa

Abstract:

The study aimed to diagnose the reality of the Open access policy at King Abdullah University of Science and Technology, through analyzing policy documents, indicating the procedures used in its establishment and application, identifying the challenges faced by it, inferring factors and elements influencing the success of the establishment and application of Open access policies, based on the method of case study and content analysis method, using several tools: such as interviewing the person who responsible for the establishment and application of the policy of Open access, and analyzing policy documents based on the elements of the ROARMAP record model, the study concluded a number of conclusions, most notably Following the mandatory pattern of filing, choosing the timing of immediate placement, allowing authors to waive the university's license to make their scientific articles available in accordance with Open access, identifying roles and responsibilities for the interpretation and application of the policy, are influential elements in the content of policy documents, and one of the factors influencing the establishment and application of policies: relying on meeting the needs of the university community and disseminating information culture as important as it is, involving faculty members in their preparation, identifying incentive mechanisms of additional value to researchers, linking the annual evaluation procedures of university community members, which leads to a high compliance rate for the policy.

key words:

Open access - Open access policies - Institutional digital repository

1. تمهيد:

مرَّت المعرفة العلميَّة بتحولات مختلفة عبر مراحل التطور الإنساني، فهي حصيلة تراكمات وجهود بحثية لا ترتقي إلا مِن خلال التواصل بين العلماء والباحثين للمساهمة في إنتاجها وتقييمها ونشرها، والإفادة منها في استحداث معارف جديدة؛ لذا وَجَب توفير قنوات تُسهم في سرعة الوصول إليها وإتاحتها؛ إذ إنَّ جميع أنشطتها تجري وفق نظام يُطلق عليه نظام الاتصال العلمي الذي "يتم مِن خلاله إنشاء الأبحاث والكتابات العلمية وتقييمها؛ للتأكد منِ جودتها ونشرها في المجتمع الأكاديمي والحفاظ عليها؛ لاستخدامها في المستقبل، ويشمل النظام كلًّا مِن: وسائل الاتصال الرسميَّة، مثل: النشر في الدوريات العلمية المحكمة، ووسائل الاتصال غير الرسمية، مثل: القوائم البريدية" (American Library Association [ALA], 2006) .

مرَّ نظام الاتصال العلمي بمراحل عدة نتج عنها عدد من التغيرات، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي ظهرت المجلات العلمية (بدر، 2003)؛ حيث أصدرت أكاديمية العلوم في فرنسا مجلة Journal des Scavans، كما نشرت جمعية الملكية البريطانية مجلة Philosophical Transactions (ميدوز، 1979)، وفي التسعينات من القرن العشرين بدأت بوادر أزمة الاتصال العلمي المتمثلة في تزايد أسعار اشتراكات الدوريات؛ بسبب سيطرة كبار الناشرين التجاريين على نشاط نشرها، الأمر الذي أدَّى إلى صعوبة الوصول إلى نتائج البحث العلمي، ومتابعة الجديد في عالمه، واقتصاره على فئةٍ محددة (قدورة، 2006).

وبظهور شبكة الإنترنت التي تعدُّ نقلةً نوعية في نظام الاتصال العلمي، بدأ الاهتمام بالنشر الإلكتروني؛ حيث ظهرت الدوريات الإلكترونية التي شهدت على غرار نظيرتها الورقية أزمة التسعير، إلى جانب ظهور أزمةِ الترخيص؛ بسبب تزايد القيود القانونية المتمثلة في قانون حقوق النشر، واتفاقيات الترخيص، والقيود التقنية المتمثلة في إدارة الحقوق الرقمية (Suber, 2003).

بناءً على تلك التطورات التي شهدها نظام الاتصال العلمي أصبح يواجه بعض التحديات في إتاحة المعلومات، وتأمين نقلها ونشرها؛ مما أدَّى إلى استحداث نظامٍ أوجد نقلةً نوعيةً مِن خلال إتاحة الإنتاج العلمي عبر شبكة الإنترنت، بالتحرُّر مِن القيود المادية والقانونية والتقنية وهو ما يسمى بـ (الوصول الحر للمعلومات).

ولتحقيق الوصول الحر للإنتاج العلمي أوصت مبادرة بودابست BOAI (2002) بتطبيق استراتيجيتين للاعتماد عليهما في عملية النشر وهما: دوريات الوصول الحر Open Access Journal، والأرشفة الذاتية Self-Archiving، ومن الركائز المساعدة في تفعيل الاستراتيجيتن: "إعداد السياسات التي تؤدي إلى زيادة الوعي بالوصول الحر، والإسراع في تطبيقه وتعزيز أهدافه، ورفع وعي الباحثين لنشر إنتاجهم العلمي" (سوان، 2017/2012).

ومما يُحفِّز على تبني سياسات الوصول الحر؛ دراسة تجارب الجامعات في إنشائها وتطبيقها، والاستفادة من الإجراءات المتبعة في ذلك، حيث تعدُّ الجامعات أحد أبرز العناصر الفعالة في نظام الاتصال العلمي، وأهم مؤسسات إنتاج المعلومات الهادفة إلى تعزيز البحث العلمي، وترسيخ مبدأ مشاركة المعرفة؛ فإنَّ تفعيل حركة الوصول الحر سيساهم في إبراز مكانتها العلمية، والتعريف بإنتاجها الفكري وحفظه وإتاحته (ابن السبتي وبيوض وابن السبتي، 2016)؛ لذا ركزت هذه الدراسة على تحليل واقعِ سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وتحليل إجراءات إنشائها وتطبيقها؛ للخروج بممارساتٍ تُسهم في إنشاء سياسات الوصول الحر، وتطويرها مستقبلاً.

2. أهمية الدراسة:

لا شك أن مثل هذه الدراسات التي تنصب على سياسات الوصول الحر، لها دورها في إثراء المحتوى العربي العلمي والبحثي، وهذا مما يشجع الجامعات العربية على تبني هذه السياسات، ويساعدها في الاستفادة من الاستراتيجيات المعتمدة في ذلك، كما أنَّ من شأن هذه الدراسة توجيه مخططي السياسات للمبادئ التوجيهية في إنشاء السياسات وتطبيقها، هذا فضلاً عن أهمية الدراسة في الواقع الحالي الذي نعيشه اليوم في ظل أزمة فايروس كورونا المستجد الذي يستلزم سرعة نشر المعلومات العلمية المحدثة للمستفيدين بالحد الأدنى من القيود القانونية والمادية، وتبني المؤسسات العلمية لسياسات الوصول الحر سيساعد على تحقيق ذلك.

3. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من أنَّ سياسات الوصول الحر تُعد من الاستراتيجيات الفعالة التي تُسهم في تطبيق الوصول الحر وتطويره، وزيادة الوعي بأهميته (سوان، 2017/2012)، وتساعد على تحقيق الأرشفة الذاتية للأبحاث العلمية في المستودعات المؤسساتية إلَّا أنَّ بعض الدراسات برهنت على قصور سياسات الوصول الحر في العالم العربي؛ حيث أشارت جابر (2018) وفراج (2016) إلى ضعف السياسات الداعمة للوصول الحر،

الذي يعد أحد العوائق الرئيسية لتبنيه في الدول العربية، وبيَّن السعدني (2020) بأنه لا توجد سياسة معلنة للوصول الحر في الجامعات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى عربيًّا وفقًا لتصنيف (ويبومتركس) باستثناء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ووافقهما على ذلك فراج والشهري (2010) في دراستهما التي توصلت إلى ضعف سياسات الوصول الحر في الجامعات السعودية، وأوصى الضويحي (2014) بضرورة إنشاء سياساتٍ خاصة بالوصول الحر.

وفي ظلِّ تلك المؤشرات تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن تجربة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها، مع محاولة تشخيص هذه التجربة، وبيان أبعادِها وجوانبها؛ لتكون أنموذجًا مشجِّعًا للجامعات العربية في تبنِّي سياسة الوصول الحر، وبصفة خاصة تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما واقع وثائق سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؟
- ما الإجراءات المتبعة في إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؟
- ما تحديات إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؟
- ما العوامل المؤثرة المساعدة في نجاح إنشاء سياسات الوصول الحر وتطبيقها في الجامعات؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن سياسة الوصول الحر المتبعة بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وبصفة خاصة فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل وثائق سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.
- بيان الإجراءات المتبعة في إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.
- الكشف عن تحديات إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.
- استنباط العوامل المؤثرة المساعدة في نجاح إنشاء سياسات الوصول الحر وتطبيقها في الجامعات.

5. حدود الدراسة:

تتناول الدراسة سياسات الوصول الحر في إحدى الجامعات السعودية وهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وإجراءات إنشائها وتطبيقها، وأُجريت الدراسة في العام الجامعي 1441 – 1442هـ .

6. منهج الدراسة وأدواته:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وذلك لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرُّف إلى تجربة واقع إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وتحديد التحديات التي تواجهها، والعوامل التي تؤثر على تطورها؛ لاستخلاص الممارسات والدروس المستفادة،كما تمَّ الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى؛ لتحليل وثائق السياسات، وتحديد البنود التي تؤثر على فعاليتها، ومن حيث الأدوات المنهجية، اعتمدت الدراسة على عدة أدوات وهي: قائمة المراجعة لتحليل محتوى وثائق السياسات بالاعتماد على عناصر مشروع سجل ROAR MAP، وقضايا السياسات الواردة في كتاب "تطوير وتعزيز الوصول الحر: مبادئ توجيهية للسياسات" للمؤلفة آلما سوان، إضافة إلى المقابلات الشخصية شبه المنظمة مع مدير الخدمات والأرشفة الرقمية في مكتبة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية المسؤول عن إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها، وتحليل مجموعةٍ مِن الوثائق كأوراق المؤتمرات والعروض التقديمة لورش العمل التي تحدثت عن تجربة الجامعة في إنشاء السياسات.

7. مصطلحات الدراسة:

الوصول الحر: Open Access

هو: " إتاحةُ الإنتاج الفكري الرقمي مجانًا عبر شبكة الإنترنت، بالتخلُّص مِن معظم القيود المتعلقة بحقوق النشر والتراخيص" (Suber, 2003) .

سياسة الوصول الحر: Open Access Policy

هي:"مجموعةٌ مِن الإجراءات التي تمَّ اعتمادها على المستوى المؤسساتي،ذاتُ طبيعةٍ إلزامية بدرجةٍ متفاوتة، تتطلَّب مِن الباحثين إيداع الوثائق العلمية في مستودعات رقمية، أو في دوريات الوصول الحر، ويمكن إتاحتها للمستفيدين دون قيود، أو تحديد فترة حظر معينة مِن تاريخ نشر الوثيقة" (Technique, 2020).

المستودع الرقمي المؤسساتي: Institutional Digital Repository

هو: "مجموعةٌ مِن المصادر الرقمية التي تستضيفها أو تملكها أو تنشرها مؤسسةٌ ما"، وبعبارة أكثر تحديداً هي: "أرشيفات رقمية للإنتاج الفكري لأعضاء المجتمع المؤسسي مِن باحثين، وأعضاء هيئة التدريس،

وطلاب، متاحة لوصول المستفيدين إليها مِن داخل المؤسسة وخارجها، ومهمتها الأساسية هي جَمْع أنواع الإنتاج الفكري الصادر عن المؤسسة، وحفظها ونشرها على أساسٍ طويل المدى" (Anbu, 2001).

8. الأدبيات السابقة:

تُسهم سياسات الوصول الحر في رفع وعي الباحثين بأهمية نشر الإنتاج العلمي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإيداع في المستودعات المؤسساتية، وبرهن هارناد Harnad (2006) على ذلك في نتائج دراسته، بأن المؤسسات التي تتبنى السياسة الإلزامية للأرشفة الذاتية تصل نسبة الإيداع فيها إلى 100%، بينما يصل الإيداع في المؤسسات التي لا سياسات لها إلى 15%، كما أن 95% من الباحثين لديهم الاستعداد لإيداع إنتاجهم العلمي عند توفر السياسة (Swan & Brown, 2005)؛ لذا ينبغي على المؤسسات العلمية الاهتمام بتبني سياسات الوصول الحر، ومن الاستراتيجات المشجعة على ذلك دراسة خبرات وتجارب المؤسسات الأخرى في إنشائها وتطبيقها.

يزخر الإنتاج الفكري الأجنبي بكمٍ وافر من دراسات الحالة التي تركز على إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها؛ حيث كشفت دراسة سوان Swan (2015) عن تجربة جامعة لييج Liège في بلجيكا التي تعد من أكثر السياسات نجاحًا، فقد وصل نسبة امتثالها إلى 87%، ويعود ذلك إلى الدعم المستمر من قبل الإدارة العليا، والإجراءات المحفزة التي تقدمها المكتبة، إضافة إلى اعتماد إجراء ربط الأرشفة الذاتية في المستودع بالتقييم السنوي للباحثين، ومن السياسات التي تميزت بنسبة امتثال عالية بعد جامعة لييج هي جامعة مينهو Minho في البرتغال حيث وصلت نسبة امتثالها إلى69%، بسبب اعتماد نمط السياسة الإلزامي، وسن الحوافز المالية للباحثين (Boavida, Saraiva & Rodrigues, 2015)،وألقت دراسة بول Ball (2015) الضوء على تجربة جامعة تورينو Turin في إيطاليا، التي ارتفعت معدلات الإيداع فيها منذ اعتماد السياسة بنسبة 110%، وهذا يعود لدور المكتبة في التخطيط الجيد لإنشاء السياسة وتطبيقها، وتقديم الخدمات المحفزة للامتثال، أما في تجربة جامعة لندن London فأثَّرت تبني السياسات الوطنية للوصول الحر على زيادة معدلات الإيداع فيها، بينما تميزت سياسة جامعة ترومسو Tromsø (جامعة القطب الشمالي في النرويج – UiT) بتشجيع الباحثين على اختيار الطريق المناسب لإيداع المنشورات العلمية سواء الأخضر أو الذهبي (Boavida & Serafinavičiūtė, 2015)، كما أن هناك بعض العوامل المؤثرة في فعالية السياسة، حددها أرمبروستر Armbruster (2011) في أربعة عوامل وهي: البنية التحتية، والإجراءات المتبعة في جمع المحتوى والتشجيع على الامتثال للسياسة، وتوفير الوصول الحر وتشجيع الاستخدام، والخدمات المقدمة

للمؤلفين كتسهيل عملية الإيداع والتفاوض مع الناشرين، ووافقه على ذلك دورانسو وكريغسمان Kriegsman & Duranceau (2013) في نتائج دراستهما، كما بين فنسنت لاماري وآخرون Vincent-Lamarre et al. (2016) أن من العناصر الأساسية التي تضفي على السياسة قوة وفعالية في تطبيقها هي: (الإيداع الفوري، ربط الأرشفة الذاتية بتقييم الأبحاث وإجراءات الترقية، السماح بالتنازل عن الإتاحة وفق الوصول الحر)، ومن أهم المؤسسات المعلوماتية المناسبة لتطبيق السياسة وإدارة عملية الامتثال هي المكتبة الأكاديمية؛ لدورها الفعال في إتاحة المعرفة ومشاركتها وفق نهج الوصول الحر، وتطويرها للمستودعات المؤسساتية (kern & Wishnetsky,2014 ؛Kipphut-Smith, 2014).

على الرغم من غزارة الإنتاج الفكري الأجنبي الذي تناول تجارب الجامعات في إنشاء سياسات الوصول الحر وتطبيقها، إلا أن الدراسات العربية المختصة بالسياسات تتصف بندرتها؛ حيث لم تجد الباحثة سوى دراستين تتناولان سياسات الوصول الحر على مستوى الجامعات، وهما:

- دراسة السعدني (2020) الهادفة إلى رصد سياسات الوصول الحر وتحليلها بالجامعات الغربية الحاصلة على مراكز متقدمة في التصانيف العالمية، ومقارنتها بالجامعات في العالم العربي؛ لاستنباط سياسة صالحة للتطبيق في الجامعات العربية، وتوصلت نتائجها إلى عدم وجود سياسة معلنة للوصول الحر بالجامعات الحاصلة على المراكز الخمسة الأولى عربيًّا وفقًا لتصنيف (ويبومتركس)، باستثناء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

- دراسة بن السبتي وبيوض (2016) الهادفة إلى إبراز دور سياسات الوصول الحر في تعزيز مكانة المستودعات المؤسساتية، وتسليط الضوء على تجربة المكتبة المركزية لجامعة بومرداس في بناء المستودع الرقمي وتيسيره، ودرجة تبنيها لسياسة مؤسسية تحفز الباحثين على أرشفة أبحاثهم العلمية، وتوصلت نتائجها إلى غياب سياسة الوصول الحر في جامعة بومرداس التي تعد من أكبر التحديات لجعل المستودع المؤسساتي ذي فعالية وأثر على المدى البعيد.

كما أنَّ هناك بعض الدراسات العربية التي سلطت الضوء على الوصول الحر بشكل عام، حيث أشارت جابر وفراج (2016) إلى ضعف السياسات الداعمة للوصول الحر الذي يعد أحد العوائق الرئيسية لتبنيه في الدول العربية، ودراسة حسين (2015) التي تحدثت عن واقع حركة الوصول الحر بجامعة القاهرة، وتوصلت إلى أنها تعاني من انعدام وجود سياسات واضحة للأرشفة الذاتية، وضعف الدعم للوصول الحر، وأكدت على نفس النتيجة لدراسة عاشوري (2018) في جامعة قسنطينة بالجزائر، ودراسة بوفارس ولاكسو Boufarss

Laakso & (2020) في الإمارات العربية المتحدة التي بينت أن 7% فقط من جامعاتها تملك سياسة للوصول الحر، أما على مستوى المملكة العربية السعودية، فأشارت نتائج فراج والشهري (2010) إلى ضعف سياسات الوصول الحر في الجامعات السعودية، وأوصى الضويحي (2014) بضرورة إنشاء الجامعات السعودية سياسات خاصة بالوصول الحر.

بناءً على ماسبق تناوله من نتائج الدراسات السابقة التي نصت على ضعف سياسات الوصول الحر في الجامعات العربية بشكل عام والجامعات السعودية بشكل خاص؛ فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على تجربة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها؛ لتكون أنموذجًا رائدًا للجامعات العربية تحفزهم على تبني السياسة، والاستفادة من الاستراتيجات المعتمدة في تطبيقها.

9. سياسات الوصول الحر في المملكة العربية السعودية:

ازدهرت حركة الوصول الحر في الكثير مِن دول العالم، وتعدَّدت المبادرات والنداءات والمشاريع الداعمة لتطبيقها، ومع وصولها إلى الدول العربية منذ أكثر مِن عشر سنوات، إلا أنَّه لم يوجد سوى بيان واحد؛ لدعم الوصول الحر، وهو: (نداء الرياض) الذي أطلقه بعضُ الباحثين المشاركين في المؤتمر الخليجي المغاربي الثاني، عام 2006 (ابن غيدة، 2015)، وبانطلاقه كانت البداية الحقيقية للوصول الحر على المستوى العربي، كما أنَّه لا يخفى ظهور بعض الجهود الأخرى المشجعة للوصول الحر، مثل: مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الذي عُقد في مدينة جدة عام 2007، وملتقى الأسبوع العربي للوصول الحر عام 2020 الذي أُنشأ من قبل المجموعة العربية للوصول الحر (أكوا) برعاية منصة (أريد)، وبدعم من الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، ومنظمة اليونسكو، واتحاد النشر العلمي للموارد الإلكترونية SPARC، ووجود بعض المبادرات للوصول الحر على الشبكة العنكبوتية مِن خلال المواقع والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي؛ لنشر الثقافة المعلوماتية به، وأبرز هذه المشاريع: موقع UNESCO's Global Open Access Portal for Arab States الذي يُقدم معلوماتٍ عن واقع الوصول الحر في 18 دولةً عربية (فراج، 2016)، ومدونة المبادرات العربية في الوصول الحر التي أنشأها سيلمان الشهري عام 2007، ومجموعة الوصول الحر على شبكة التواصل الاجتماعي (فيس بوك) المسؤولة عن إنشائها جميلة جابر عام 2016، إضافةً إلى مشروع دليل الدوريات العربية المجانية DFAG الهادف إلى حصر الدوريات العربية العلمية المحكمة الصادرة في الوطن العربي والمتاحة على شبكة الإنترنت مجانًا، وجاءت هذه المبادرة مِن غير مجدي.

وتعدُّ المملكة العربية السعودية إحدى الدول العربية التي كان لها سبق الاهتمام بحركة الوصول الحر، والإسهام في تطويرها على المستوى العربي مِن خلال استضافتها لمبادرة (نداء الرياض)، إضافةً إلى إطلاقها بعض المبادرات الوطنية المتعلقة بالمحتوى الرقمي، ومن أهمها: مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي الرقمي المفتوح، التي أشرفت عليها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عام 2009، وكان لها الجهود الواضحة في نشر ثقافة الوصول الحر؛ كإصدار المجلة العلمية وإتاحتها وفقا للوصول الحر، وترجمة كتاب (تطوير وتعزيز الوصول الحر: مبادئ توجيهية للسياسات للمؤلفة ألما سوان لعام 2017)، إضافة إلى مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الذي عُقد بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام في مدينة جدة، عام 2007 بعنوان:"مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية"، وفي عام 2018 أطلقت المكتبة الرقمية السعودية مبادرة محرك بحث مصادر معلومات الوصول الحر، إضافة إلى تفعيل أسبوع الوصول الحر في جامعات عدة، مثل: جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، وكان لدارة الملك عبد العزيز مبادرة لتقديم بعض الكتب والدراسات العلمية وفقًا للوصول الحر.

وفي ظل جائحة فايروس كورونا المستجد عام 2020 كان للملكة العربية السعودية المبادرات الواضحة في دعم الوصول الحر، مثل: المبادرة التي أطلقتها المكتبة الرقمية السعودية، الهادفة إلى الوصول الشامل والمجاني لبعض قواعد المعلومات الرقمية، بالتعاون مع عدد من دور النشر العربية والأجنبية الموافقة على الإتاحة المجانية خلال الجائحة، مثل قاعدة دار المنظومة والمعرفة، وقاعدة PROQUEST، وقاعدة المعلومات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الأعضاء OECD، كما أطلقت مكتبة الملك فهد الوطنية مبادرة المكتبة الرقمية التي تهدف إلى إتاحة الفرصة لجميع المستفيدين للاستفادة من مصادرها المختلفة، وغيرها من الجامعات والمؤسسات المعلوماتية التي كان لها بصمة واضحة في دعم الوصول الحر في ظل هذه الجائحة.

وبناءً على ما سبق، تعدُّ المملكة العربية السعودية مِن أوائل الدول العربية التي اهتمت بالوصول الحر، وأكدت اليونسكو (2019) على ذلك بقولها: "إنَّ هناك استجابة إيجابية وثابتة نحو الوصول الحر بين مختلف الفئات المعنية في المجتمع مِن أكاديميين وباحثين وأخصائي معلومات".

ولتسليط الضوء على حال الوصول الحر بشقيه الذهبي والأخضر في الدول العربية نستعين بالأدلة المساعدة في ذلك، فعلى صعيد الوصول الحر الذهبي أحصى دليلُ دوريات الوصول الحر (DOAJ) لعام 2020 (196) دوريةً عربية مِن مجمل (15,047) دوريةً تعود إلى (17) دولة عربية، منها (15) دورية للمملكة العربية السعودية، أما على صعيد الوصول الحر الأخضر فتمَّ الرجوع إلى دليل OpenDOAR، ووفقًا لآخر إحصائية لعام 2020 تبيَّن أنَّ عدد المستودعات في الدول العربية بلغ (72) مستودعًا لـ(12) دولةً عربية منها (12) مستودعًا للمملكة العربية السعودية مِن مجمل (5390) مستودعًا على مستوى العالم.

وبنظرةٍ أوليةٍ إلى هذه الأرقام يبدو أنّ انتشار الوصول الحر ما زال ضعيفًا نسبةً إلى منطقة مؤلفة مِن (22) دولة، تشكّل قرابة 5 % مِن سكان العالم، وفي التقرير العربي الأول الصادر للتنمية الثقافية عن مؤسسة الفكر العربي عام 2008 ظهر أنَّ عدد الجامعات في البلاد العربية بلغ 395 جامعةً، وعليه فإنَّ نسبة الجامعات التي تحتوي على مستودعات لا تتعدى 2% مِن الجامعات في البلاد العربية (خميس، 2012)،كما بيَّنت جابر (2018) أنَّ المبادرات العربية تتسم بالفردية والبطء الشديدين، ولا تدعمها مؤسسات معنية؛ لترسيخ ثقافة الوصول الحر وآلياته.

وبناءً على ما سبق، يعود ضعف حركة الوصول الحر في الدول العربية، نوردها إلى ما يلي:

- ضعف الثقافة المعلوماتية بالوصول الحر وآلياته، ويتَّضح ذلك مِن خلال إحجام العديد مِن الباحثين عن مشاركة أعمالهم (جابر، 2018)، وأكَّدت العديد مِن الدراسات المسحية الهادفة إلى معرفة توجهات الباحثين التي تحول دون مشاركتهم، مثل: الخوف مِن السرقات العلمية، والاعتقاد بعدم توفر الوقت الكافي للإيداع في المستودع، وصعوبة عملية الإيداع (القبلان والعبد الجبار، 2009؛ الغانم، 2013؛ عودة، 2013؛ العوامي، 2016).
- تدني أو انعدام التخطيط والرؤية الاستراتيجية في قطاعي البحث العلمي، وتقنيات المعلومات والاتصالات (فراج، 2016).
- غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية، لا سيّما فيما يخص المستودعات الرقمية التي تبدأ بقوة ثم سرعان ما تتوقّف عن التحديث (جابر، 2018)، مثل مستودع جامعة الملك سعود المسمى بـ (الحاوية العلمية)، وهو مِن المشاريع الرائدة التي أنشئت عام 2008، حيث حصل على المرتبة 311 عالميًّا، والمرتبة الأولى عربيًّا لعام 2012 وفقًا للتصنيف العالمي للمستودعات المؤسساتية في المنطقة العربية، واستنادًا لدراسة بالبيد (2016) التي تعدُّ آخر الدراسات التي عُنيت بالمستودع الرقمي الذي كان متاحًا

وفعالًا، وتوقَّف بعد ذلك، وتمَّ التواصل مع العمادات المسؤولة، وكان الجواب: أنَّ المشروع متوقف، ولا يُعلم مَن المسؤول عنه، ولا أسباب إغلاقه، ولا كيفية التعامل مع المصادر المودعة فيه، ومِن هنا يظهر أثر السياسات وأهميتها في استمرارية عمل المستودع على المدى البعيد؛ لأنَّها توضِّح الأدوار وتحدد المسؤوليات، كما تبين سياسة إغلاقه إنْ توقف، وطريقة التعامل مع مصادره المودعة فيه.

- غياب التعاون العربي، فحركة البحث العلمي والوصول الحر عبارة عن مشاريع مفردة بعيدة عن أيِّ تعاونٍ عربيٍّ مشترك.
- ضعف السياسات، وغياب التشريعات الرسمية الداعمة للوصول الحر والنشر المفتوح (جابر، 2018)، فقد ذكرت اليونسكو عدم امتلاك أيِّ دولةٍ عربية سياسة للوصول الحر على المستوى الوطني، أما على صعيد المؤسسات البحثية كالجامعات فوفقًا لإحصائية سجل (ROARMAP) لعام 2020 تبيَّن امتلاك الجامعات العربية (6) سياسات مؤسسية للوصول الحر مِن أصل (956) سياسةً على مستوى العالم في ثلاثة دول؛ وهي الجزائر وفلسطين والمملكة العربية السعودية، ممثلة في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي تتبنى سياسة الأرشفة لمستودعات الوصول الحر.

وبناءً على ما سبق مِن مؤشرات دالة على ضعف السياسات في الدول العربيَّة؛ يظهر أنَّ هناك عددًا مِن الأسباب التي أدت إلى ذلك، منها:

- انتشار المفاهيم الخاطئة عن حركة الوصول الحر.
- حداثة موضوع إنشاء سياسات الوصول الحر في الجامعات العربية.
- قلة الثقافة المعلوماتية بأهمية السياسات وإجراءات إنشائها وتطبيقها.
- صعوبة عملية صياغة السياسة وتعقيد تنفيذها.
- عدم وضوح مسؤولية إنشاء السياسات بين الباحثين والإدارات والمكتبات (Morais, Bauer& Damian,2017).
- عدم وضوح القوانين المؤسساتية أو الوطنية التي تستند إليها عملية إنشاء السياسة.
- غياب سياسات الوصول الحر الوطنية أو سياسات مؤسسات التمويل (Lynch& Lippincott, 2005).

ومما سبق تظهر أهمية إبراز تجربة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في إنشاء سياسة الوصول الحر، والإجراءات المتبعة في ذلك؛ لتكون نموذجًا عربيًّا للجامعات الراغبة في تبني سياسة الوصول الحر.

10. دور جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في دعم الوصول الحر:

أُنشئت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية عام 2009، والتي تطمح أنْ تكون منارةً للمعرفة، ونموذجًا رائدًا في دعم حركة الوصول الحر عن طريق تأسيس المستودع الرقمي المسمى بـ: (KAUST Repository) في عام 2011، الذي يعد من آليات دعم السياسة؛ يهدف إلى الحفاظ على المعرفة العلمية ونشرها من خلال توفير الوصول المستمر إلى الإنتاج الفكري الجامعي المنشور وغير المنشور المتمثل في الأدبيات الرمادية، مثل: (التقارير الفنية، الرسائل الجامعية، براءات الاختراع، العروض التقديمية، البيانات البحثية)؛ والتوسُّع في تأثير الأبحاث العلمية، الأمر الذي يُسهم في زيادة الوعي والارتقاء بمكانة الجامعة، وفي نهاية عام 2012 تم اعتماد سياسة أرشفة الرسائل الجامعية التي تعدُّ مِن المصادر الأولى المودعة في المستودع الرقمي، وفي عام 2014 تبنَّت الجامعة سياسة الوصول الحر المؤسساتية المتعلقة بأرشفة المنشورات العلمية، وكان اعتمادها جزءًا مِن التوسع في المستودع الرقمي كونه مصدرًا شاملًا لجميع مخرجات الجامعة (Baessa, Lery, Grenz& Vijayakumar, 2015).

وعلى ذلك أصبحت الجامعة الأولى والوحيدة في المملكة العربية السعودية التي تتبنى سياسة الوصول الحر لأرشفة المنشورات العلمية وفقًا لإحصائيات دليل ROAR MAP، لعام 2020.

وبناءً على ما سبق، تبوَّأت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية مكانةً في الوصول الحر، وتعد من قائمة أفضل عشر جامعات في العالم في تطبيق سياسة الوصول الحر (مدير الخدمات والأرشفة الرقمية، 6 مارس، 2019)، ومما برهن على ذلك نتائج دراسة سوان Swan (2015) المعنية بسياسات الوصول الحر وتطبيقاتها على مستوى الجامعات البحثية في العالم، وعند المقارنة بين نسبة امتثال أعلى جامعة لسياسة الوصول الحر وهي جامعة ليج Liege التي وصلت إلى 87%، وبين جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي وصلت نسبة امتثالها في عام 2020 إلى 83% مِن سياسة المنشورات العلمية المتاحة بنص كامل؛ أما بالنسبة للميتاداتا فوصلت إلى ما يقارب 100%.

ويوضح الشكل الآتي تطور جامعة الملك عبد الله في الوصول الحر ابتداءً مِن عام 2011.

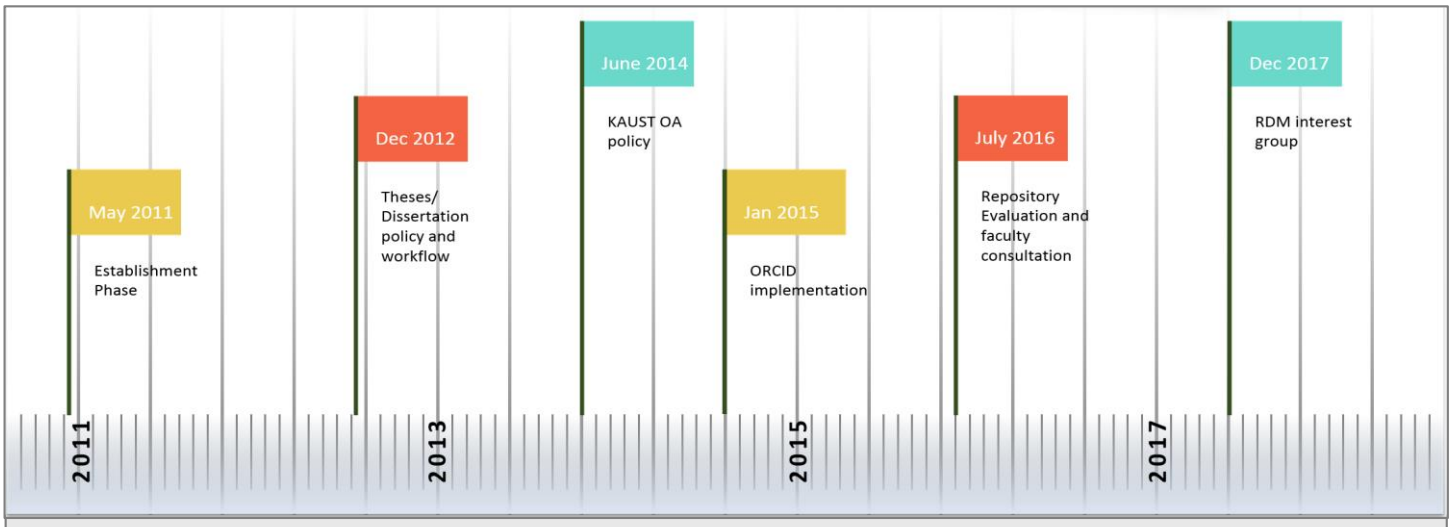

تطور جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في الوصول الحر (Baessa, 2018)

11. سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية:

أنشأت سياسة الوصول الحر بمبادرة من مكتبة الجامعة في عام 2014، معتمدة على نمط الوصول الحر الأخضر لأرشفة المنشورات العلمية في المستودع الرقمي للجامعة، الذي يعد المكان الرئيسي للإيداع، ويعتبر تحديد مكان الإيداع من البنود التي ينبغي أن تغطيها السياسة (RECODE project consortium, 2014)، واتباع الطريق الأخضر يغلب على سياسات الوصول الحر، إلا أنه "ينبغي تشجيع الوصول الحر الذهبي من خلال النشر في دوريات الوصول الحر؛ لحفظ حرية الباحثين في النشر حيث يريدون" (سوان، 2017/2012) وهذا ما نصت عليه سياسة الوصول الحر في جامعتي لندن (UCL) (Ball, 2015)، وترومسو (UiT) التي تعد من السياسات الناجحة حيث عززت الطريق الأخضر وأوصت بالطريق الذهبي (Boavida & Serafinavičiūtė, 2015).

ساهمت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية منذ تأسيسها في دعم وتشجيع طريق الوصول الحر الذهبي وذلك قبل إنشاء المستودع الرقمي، عن طريق إتاحة جزء من التمويل لدعم النشر في دوريات الوصول الحر بناء على طلب الباحث، وهناك اتفاقية ظهرت في هذا المجال تسمى بـ Read & publish تدعم سياسة الوصول الحر، وهي بديل لنموذج الاشتراك التقليدي في دوريات الوصول الحر، وذلك من خلال عقد اتفاقية بين الناشر والمؤسسة تتيح للمؤلفين النشر في قواعدها، وتوفير حقوق وصول دائمة للمستفيدين إلى

مجموعة المقالات المحكمة في المجلات العلمية، "وفي عام 2019 بدأنا العمل عليها مع مجموعات الناشرين، حيث وقعنا هذه الاتفاقية مع 7 من الناشرين، أي مقال ينشر من الجامعة تجعله متاحًا للمستفيدين، وهدفنا الوصول إلى توقيع اتفاقيات أكثر في عام 2021" (مدير الخدمات والأرشفة الرقمية، 7 سبتمبر، 2020).

وفيما يلي تحليل نص سياسة الوصول الحر بالاعتماد على العناصر المتضمنة في سجل ROAR MAP، وقضايا السياسات التي نصت عليها آلما سوان في كتابها المعنون بـ "تطوير وتعزيز الوصول الحر: مبادئ توجيهية للسياسات":

قُسمت سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية إلى ثلاثة بنود رئيسية:

أولاً: الهدف من السياسة:

تضمنت سياسة الوصول الحر الهدف من إنشائها، وهو "منح الجامعة وسيلة تتيح من خلالها نشر المقالات العلمية لأعضائها، وإتاحتها للمستفيدين على نطاق واسع"، وهذا ما نصت عليه الكثير من السياسات؛ كسياسة جامعة ترومسو (UiT)، حيث يعد وضوح هدف السياسة من أهم مفاتيح نجاحها، فهو يرسم الطريق أمام منفذيها، ويشجع المستفيدين على تطبيقها، ويساعد على تحقيق مزايا الوصول الحر، وينصح شيبر وسوبر Shieber & Suber (2015) أن تكون الأهداف واسعة حتى لو لم تكن المؤسسة مستعدة لتنفيذها في الوقت الحالي.

ثانيًا: نطاق السياسة:

نصت السياسة على الجمهور المستهدف من تطبيقها، "تنطبق هذه السياسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، والباحثين، وزملاء ما بعد الدكتوراه، والطلاب، والموظفين الذين يؤلفون أو يشاركون في تأليف ونشر المقالات العلمية أثناء عملهم في الجامعة"، اختلفت السياسات في نطاق التغطية للفئة المستهدفة، فمثلًا في سياسة جامعة هارفارد Harvard، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، وجامعة كاليفورنيا California اقتصرت في بداية إنشائها على أعضاء هيئة التدريس فقط، ولكن بعد اعتمادها، أرادت توسيع نطاق الوصول الحر لتشمل فئات أخرى من الباحثين، مثل أمناء المكتبات والإداريين والموظفين والطلاب (Shieber & Suber, 2015)، وهناك بعض الجوانب التي ينبغي مراعاتها عند تحديد الفئة المستهدفة في سياسة الوصول الحر:

- الرغبة في ربط المودع بالجامعة.

- نوع المحتوى المراد إيداعه وفقًا للوصول الحر، فمثلاً: إذا وقع الاختيار على إيداع الرسائل الجامعية فينبغي أنْ تطبَّق على طلاب الدراسات العليا وهكذا (Green, Macdonald& Rice, 2009).

ثالثًا: نص السياسة:

وفيما يلي تحليل نص السياسة وفقًا لعناصر النموذج التي اعتمدت عليه الدراسة والقضايا التي عالجتها:

أ. نمط السياسة:

اتخذت السياسة النمط الإلزامي للإيداع في المستودع المؤسساتي، وذلك من خلال اعتماد إجراء ربط الأرشفة الذاتية بالتقييم السنوي لأعضاء هيئة التدريس، وعلَّق على ذلك مدير الخدمات والأرشفة الرقمية بقوله: "إنَّ إيداع المقالات العلمية، وأوراق المؤتمرات إلزامية؛ لوجود سياسة الوصول الحر في الجامعة، ولكن تطبيقها في البداية كان اختياريًّا فلا توجد إجراءات تُتَّخذ لعدم تطبيقها، وفي عام 2019 تم اعتماد إجراء ربط الإيداع بالتقييم السنوي لأعضاء هيئة التدريس، فالأبحاث غير المتوفرة في المستودع لا تدخل ضمن أبحاث الترقية، ولأنَّ مِن الأهداف الرئيسية للنشر العلمي زيادة التقييم للباحث، فهي تلزمه إلزامًا غير مباشر" (3 مارس، 2019)، واستكمل حديثه: "عند اتخاذ هذا الإجراء لم نقتصر على النص الكامل للأبحاث العلمية في دخولها ضمن التقييم، وإنما اشتملت على ميتاداتا الأبحاث العلمية؛ وذلك تخفيفًا على أعضاء هيئة التدريس، علمًا أن وقت التقييم محدود، كما نسعى أن تكون الميتاداتا محفوظة في المستودع لجميع أعضاء هيئة التدريس، ومستقبلًا سنصل بإذن الله إلى الهدف المنشود في تحقيق نسبة أعلى للامتثال" (7 سبتمبر، 2020)، وكان لهذا الإجراء أثر على ارتفاع نسبة الامتثال للسياسة؛ حيث وصلت في عام 2020 إلى 90% لأعضاء هيئة التدريس، و83% لجميع أعضاء الجامعة، إضافة إلى تجميع الميتاداتا للنتاج العلمي غير المنشور.

وفي هذا الصدد تعددت الآراء حول فعالية نمط السياسة الإلزامي أو الاختياري، وأثرها على تشجيع عملية الإيداع، حيث أشار قرقوري وآخرون Gargouri et al (2012) إلى وجود علاقة قوية بين معدل الإيداع ونمط السياسة المعتمد، فكلما كانت السياسة أكثر إلزامًا زادت معدلات الإيداع؛ وبناء عليه بلغت السياسات الإلزامية نسبة 70% خلال عامين من اعتماد السياسة مقارنة بالسياسات الاختيارية التي وصلت إلى 20%، كما أكد سوبر Suber (2003) أنَّ السياسات الاختيارية ليس لها تأثير قوي في رفع نسبة المحتوى في المستودع، فعادة لا تحقق أعلى من 30%، ووافقهما سيل Sale (2006) في دراسة أجراها للمقارنة بين المستودعات الأسترالية التي تتبع السياسة الإلزامية والتي تتبع السياسة الاختيارية، وبينت أنَّ

المحتوى المودع يمثِّل 15% كحد أقصى في السياسة الاختيارية؛ أما الإلزامية فوصلت إلى ما يقارب 50% مع وجود قابلية للزيادة إلى أكثر مِن 80%، وما أثبت ذلك تجارب بعض الجامعات عند سن السياسات الإلزامية، وأثرها على زيادة معدلات الإيداع حيث اشتملت كلية الإلكترونيات وعلوم الحاسب في جامعة ساوثهامبتون Southampton، على أكثر من 90% مِن المقالات المنشورة في المستودع، وذلك بفضل السياسة الإلزامية التي أُدخلت عام 2003 (Swan, 2006)، وزيادة النتاج العلمي في جامعة تورينو Turin بنسبة 110% منذ اعتماد السياسة الإلزامية (Ball, 2015)،كما بينت جامعة مينهو Minho بأن عامل النجاح الرئيسي لزيادة المحتوى في المستودع هو اعتماد سياسة الوصول الحر (Boavida, Saraiva & Rodrigues, 2015).

وذكر ماكدونالد وتوماس McDonald &Thomas (2007): ارتفاع نسبة مساهمة المؤلفين في إيداع الوثائق في المستودعات المتبعة للسياسات الإلزامية أكثر مِن المتبعة للسياسات الاختيارية، حيث بينت بأن 95% من الباحثين لديهم الاستعداد لإيداع إنتاجهم عند توفر السياسة الإلزامية، فمنهم مَن يمتثل طواعية للسياسة، وهم بنسبة 81% وهناك مَن سيلتزم على مضض بنسبة 13% ؛ أما 5% فلن يمتثلون لهذه السياسة (Swan & Brown, 2005)، ويعلق بينفيلد Pinfield (2005) قائلًا: إنَّ السياسة الإلزامية تعد أفضل طريقة لتحسين الاتصال العلمي، لكنها ليست الطريقة الوحيدة في ذلك، وجعلها إلزامية مِن شأنها أنْ تساعد على سرعة الامتثال، وتطبيق الوصول الحر، والتغلب على الحواجز الثقافية والإدارية التي يمكن أنْ تستغرق سنوات في تغييرها، كما أضاف: أنَّ السياسات الاختيارية غير فعالة حتى لو كانت مصاحبة لنشاط تشجيعي؛ لأنَّ جميع الأنشطة التي تحتوي على حوافز مالية أو معنوية، غالبًا لا تنجح في تحقيق نسبة امتثال عالية للسياسة؛ وذلك لأنَّ هذه الأنشطة تشجع أصحاب الأرشفة الذاتية للوصول الحر، وليس لغير المقتنعين بها.

ويتَّضح مِن العرض السابق فعالية السياسات الإلزامية على السياسات الاختيارية، وأثرها في زيادة معدلات الإيداع، إلا أنَّ هناك عاملًا أساسيًا يؤثِّر تأثيرًا كبيرًا على النمطين؛ ألا وهو العامل الثقافي للمودعين، ودرجة إدراكهم واقتناعهم بأهمية الإيداع وفق الوصول الحر، فلذلك ينبغي بذل الجهود لنشر الثقافة المعلوماتية بأهميته قبل تبني السياسة وبعدها.

ب. أنماط المحتوى:

ينبغي أن تحدِّد السياسة فئات المحتوى التي تغطيها (Shieber & Suber, 2015)، ونصت على ذلك: " يمنح أعضاء هيئة التدريس للجامعة إذنًا غير حصري لإتاحة مقالاتهم البحثية العلمية"، فيظهر أنها عبرت عن المحتوى المستهدف بالمقالات البحثية العلمية، ويفسرها مدير الخدمات والأرشفة الرقمية بأنها:"المقالات المنشورة في الدوريات العلمية، ووقائع المؤتمرات، وفصول الكتب" (7 ديسمبر، 2020)، وتُعرِّف سوان Swan (2017/2012) المقالة العلمية: بأنها التي "تعبر عن ثمار قرائح الباحثين، وتُقدم للعالم من أجل الاستقصاء العلمي والمعرفة دون انتظار عائد مالي، وتنشر مثل هذه المقالات عادة في الدوريات العلمية المحكمة ووقائع المؤتمرات"، ويعد هذا النمط من المحتوى هو المستهدف للوصول الحر وفق ما نصت عليه مبادرة بودابست BOAI (2002).

إضافة إلى المقالات العلمية فإن المستودع الرقمي يتضمن نمطًا آخر من أنماط المحتوى؛ وهو الرسائل الجامعية التي لها سياسة خاصة للوصول الحر، وتعتمد النسخة النهائية بعد موافقة لجنة المناقشة، وأوردت: "تتطلب جامعة الملك عبدالله من طلاب الماجستير والدكتوراه إيداع نسخة إلكترونية من الرسائل العلمية في مستودع أبحاث جامعة الملك عبدالله كمتطلب للتخرج".

تشجع بعض سياسات الوصول الحر على إيداع الكتب وفصولها لكن لا تلزم بها؛ وذلك لأنَّها لا تعدُّ جزءًا مِن الإنتاج الفكري المتاح بالمجان مِن قبل الباحثين، كما أنَّها تستغرق وقتًا طويلاً لتأليفها ونشرها، لذا تتطلب معالجة دقيقة في شروط السياسة، فينصح المؤسسات العلمية أن تشجع على إتاحة الميتاداتا للكتب وفصولها، ولا تفرض الوصول الحر لهذه الأنواع من المحتوى (Nafpliotis, 2013)، كما أنَّ هناك ما يسمى بـ: الإنتاج الفكري الرمادي (الإنتاج غير المعد للنشر في الدوريات، مثل: التقارير، براءات الاختراع، الرسائل الجامعية)، وتعدُّ تلك المصادر أهدافًا مِن الدرجة الثانية للوصول الحر (سوان، 2017/2012)، وهناك نمط خاص من أنماط المحتوى التي قد تغطيها سياسات الوصول الحر وهي البيانات البحثية التي يفضل أن تكون لها سياسة خاصة بها (Nafpliotis, 2013)، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بدأت في الاهتمام بالبيانات البحثية والتخطيط لها.

وينصح شيبر وسوبر Shieber & Suber (2015) أن تقتصر السياسة على المقالات العلمية فقط؛ لأن توسيع السياسة لتشتمل مصادر أخرى سيؤثر على صعوبة امتثال أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى

عدم الالتزام بها، كما يمكن أن يكون نطاق المستودع أوسع من نطاق السياسة، أي أنَّ المستودع يمكنه قبول الأعمال التي لا تغطيها السياسة والتشجيع على إيداعها.

ذكرت السياسة الإصدار المسموح بإيداعه للمقالات، وهي النسخة النهائية للمؤلف التي تم تحكيمها، ونصت عليها: "سيقدم كل عضو هيئة تدريس أو باحث نسخة إلكترونية من إصدار المؤلف المقبول لكل مقالة"، ويقصد بها "النسخة التي تجاوزت مراحل التحكيم والمراجعة والتحرير، وأسهم المؤلف في تجهيزها للنشر" (سوان، 2017/2012)، واتضح أنَّ أكثر السياسات اعتمدت على أرشفة النسخة النهائية للمؤلف، وقليل منها اعتمد على نسخة الناشر (Roy, Biswas& Mukhopadhyay, 2016; 2018)؛ لأنَّ النسخة النهائية للمؤلف تعدُّ أكثر شيوعًا بسماح أرشفتها في المستودعات الرقمية بين الناشرين بنسبة 33% وفقًا لإحصائيات شيربا روميو SHERPA ROMEO.

ج. وقت الإيداع:

حددت السياسة وقتًا للإيداع الفوري للمقالات العلمية فيما لا يتجاوز تاريخ النشر، وجاء فيها: "سيقدم كل عضو هيئة تدريس أو باحث نسخة إلكترونية من نسخة المؤلف المقبولة لكل مقالة، في موعد لا يتجاوز تاريخ نشرها بدون أي تكلفة، وفقًا للمبادئ التوجيهية المنشورة من وقت لآخر من قبل مكتب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية"، أما الرسائل الجامعية فوقتُ إيداعها فور اعتمادها مِن لجنة المناقشة.

يعد تحديد وقت الإيداع الفوري الذي لا يتجاوز تاريخ النشر من البنود التي تزيد من فعالية السياسة؛ حيث يسهل عملية الامتثال للمؤلفين قبل نسيان إيداع إنتاجهم الفكري، كما أنه يسمح بالإتاحة الفورية للميتاداتا، مما يؤدي إلى تحسين إمكانية اكتشاف المقالة، ويخفف الضرر الناجم عن فترة الحظر (Shieber & Suber, 2015).

د. حقوق النشر:

يعدُّ المؤلف هو المسؤول عن الاحتفاظ بالحقوق؛ أما الجامعة فتُمنح ترخيصًا غير حصري؛ لإتاحة المقالات العلمية في المستودع، ونصت السياسة على ذلك: "يمنح الأعضاء المؤلفين للجامعة ترخيصًا غير حصري، ونهائي، وغير محدود لممارسة جميع الحقوق، وبموجب حقوق التأليف ذات الصلة بأي من مقالاته العلمية، المتاحة على أيِّ وسيط، بشرط ألا يتم استخدامها لأغراض تجارية، والإذن للآخرين القيام بالأمر نفسه".

فالسياسة تسمح بالتنازل عن تطبيق الترخيص لبعض المقالات العلمية بناء على توجيه المؤلف، ونصت على ذلك: "يجوز لمكتب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، أو من يعينه التنازل عن تطبيق الترخيص لمقالات معينة، بناء على توجيه صريح من المؤلف"، ولا يسمح بالتنازل عن إيداع المقالة في المستودع الرقمي.

أما فيما يتعلق بسياسة الرسائل الجامعية فإنه يتوفر ترخيص خاص بها: "تحتفظ الجامعة بترخيص غير حصري لعمل نسخ من الرسائل العلمية، حسب الحاجة للأغراض الأكاديمية أوالأرشيفية للمؤسسة، وهذا يشمل توفير الوصول الحر عبر الانترنت".

ويدل هذا البند من السياسة على أنَّ الوصول الحر يشجع على احتفاظ الباحثين للحقوق الفكرية، الأمر الذي يُساعدهم في نشر أعمالهم وتوزيعها وعدم التنازل للناشر، وهذا يؤكد ما ذكره سوبر (2015/2012): "ليس الوصول الحر محاولة للحدِّ مِن سلطة حقوق المؤلفين على أعمالهم؛ بل يعتمد على قرارات المؤلفين، ويطلب منهم ممارسة حقوق وسلطة أكبر"، فالسماح بالتنازل عن الترخيص هو الجانب الأكثر أهمية في هذا النهج من سياسة الوصول الحر، والمساعد على تطبيقها، فالقدرة على التنازل عن الترخيص؛ أي أنَّ السياسة غير إلزامية من ناحية الاحتفاظ بالحقوق، كما أنَّ هذا الإجراء يخفف من الهموم والقلق بما ينتاب أعضاء هيئة التدريس بشأن هذه السياسة (سوان، 2017/2012).

هـ. الوصول الحر للمحتوى:

يسمح بالوصول الحر لعامة المستفيدين عندما لا ينتهك ذلك شروط اتفاقية المؤلف، وذكرت في السياسة "الإذن للآخرين القيام بالأمر نفسه"، على الرغم من غموض لغة السياسة فيما يتعلق بتعامل المستفيد مع المصدر، حيث بين مدير الخدمات والأرشفة الرقمية (7 سبتمبر، 2020) بأن المستفيد هو المسؤول عن التأكد من سياسة الناشر فيما يتعلق بحدود استخدام المصدر، من خلال الرجوع إلى قاعدة شيربا روميو SHERPA ROMEO الخاصة بسياسات الناشرين.

كما تسمح السياسة بفرض فترة حظرٍ للمقالات العلمية اعتمادًا على سياسات الناشرين، ونصت على ذلك: "يسمح لمكتب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية أو من يعينه حظر الوصول للمقالات العلمية لفترة محددة من الزمن بناء على توجيه من المؤلف"، أما فيما يتعلق بالرسائل العلمية فتسمح بتحديد فترة حظرٍ لمدة عام –إن وجدت حاجة لذلك– كأغراض براءة الاختراع وغيرها.

وتقول سوان Swan (2017/2012) بأن معظم سياسات الوصول الحر تصرح بفترات الحظر تتراوح بين 6 – 12 شهرًا، وأي فترة أطول من ذلك تعد غير مقبولة من وجهة نظر المجتمع العلمي، فالسياسة ينبغي أن تحدد فترة الحظر المسموح بها، ولا تدع هذا الأمر ببساطة تشوبه لغة غامضة من قبيل "وفقاً لسياسة الناشر"، حيث يسمح خيار الحظر بالتأخير في إتاحة المقالة للمستفيد وفقًا للوصول الحر، وليس التأخير بإيداعها في المستودع.
(Shieber & Suber, 2015)

ويعلق كرو Crow (2002) على ذلك قائلًا: بأنَّ المصادر يجب أنْ تكون متاحة لجميع المستفيدين داخل المؤسسة وخارجها، وألا يُقيَّد الوصول لعناصرها. ويوجد اختلاف في الآراء بين دعاة الوصول الحر فيما يتعلق بمفهوم (الحر)، فهو لا يقتصر فقط على الوصول إلى المعرفة؛ بل المشاركة في إنتاج المعرفة.

ويتبيَّن مما سبق أنَّ الكثير من السياسات إلى الآن تؤيد "الوصول الحر المجاني بأنْ تكون المصادر متاحة بصورةٍ حرة؛ للاطلاع دون إعادة استخدامها، وفقًا للأنماط الأخرى للإفادة، وهو الوصول الحر التام أو المطلق" (سوان، 2017/2012)، قد يستخدم المؤلفون الخاضعون لهذا النوع من السياسة التراخيص المفتوحة، مثل: تراخيص المشاع الإبداعي؛ لتعزيز حقوق المستخدم.

إضافة إلى العناصر المتوفرة في نموذج سجل ROARMAP ذكرت سياسة الوصول الحر للجامعة عنصر الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بها، حيث أشارت إلى:

- **مسؤولية تفسير السياسة:** "سيكون مكتب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية أو من يفوضه مسؤولاً عن تفسير هذه السياسة، وحل الإشكاليات المتعلقة بتطبيقها، والتوصية بإجراء تغييرات على المجلس الأكاديمي من وقت لآخر".
- **مسؤولية تطبيق السياسة:** "يكلف مكتب نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية مكتبة جامعة الملك عبدالله بتطوير ومراقبة خطة الامتثال لهذه السياسة، والتزامات حقوق النشر الحالية، بطريقة مناسبة لأعضاء هيئة التدريس قدر الإمكان".
- **مسؤولية مراجعة السياسة:** "ستراجع مكتبة جامعة الملك عبدالله هذه السياسة بعد ثلاث سنوات"، وآخر مراجعة كانت في عام 2019.

ويتضح مما سبق أن الجهة الرئيسية المسؤولة عن تطبيق سياسة الوصول الحر هي المكتبة الجامعية من خلال سن الإجراءات المشجعة على الامتثال، ومراجعة كل مقال مقدم لتحديد الحقوق التي يسمح بها الناشر، ونشر ثقافة الوصول الحر داخل المجتمع الجامعي، عن طريق تفعيل أسبوع الوصول الحر سنويًّا وإجراء الفعاليات والأنشطة المختلفة للتعريف بفوائده وآلياته، إضافةً إلى الاهتمام بنشر ثقافة الوصول الحر خارج مجتمعها الأكاديمي عن طريق مشاركة تجاربها وخبراتها في العديد مِن المؤتمرات العلمية على المستوى المحلي والعربي، مثل: مؤتمر الخليج العربي للمكتبات لعامي (2013-2014)، ومؤتمر معرض الشارقة للكتاب عام 2014 (Baessa, Lery, Grenz& Vijayakumar, 2015).

إضافة إلى أن المكتبة مسؤولة عن مراجعة السياسة، حيث أنها تعد من العمليات المهمة؛ لأنَّها تلبي احتياجات المؤسسة وأعضاءها بشكل مستمر، كما تبين أن هناك فرصًا لتنقيحها وتطويرها بما يطرأ عليها من تغييرات؛ لتناسب الواقع فتعزز نقاط القوة، وتعالج نقاط الضعف (Picarra, 2015)، فبينت تجربة سياسة جامعة مينهو Minho بأن مراجعة السياسة إجراء مهم، أسهم في نجاح السياسة Boavida, Saraiva, (Rodrigues, 2015)، وقامت جامعة كوينزلاند للتقنية Queensland Technology بمراجعة سياستها مرتين مما كان له الأثر على تطوير السياسة (Armbruster, 2011).

وبصفة عامة لا توجد مدة محددة لمراجعة السياسة، وإنما تكون حسب الحاجة، وعلَّق مدير الخدمات والأرشفة الرقمية: "ينبغي ألا تكون المراجعة مِن وجهة نظر أخصائي المعلومات فقط، ولكن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، والتعرُّف إلى آرائهم مِن خلال مقابلةٍ شخصية، أو زيارةٍ، أو عرض تقديمي، وبناء عليه فقد تم تعديل الكثير مِن آليات تطبيق السياسة" (27 ديسمبر، 2018).

ويتضح من العرض السابق أن تحديد الأدوار والمسؤوليات من العناصر المهمة توفرها في السياسة، والتي ركز عليها مشروع RECODE project consortium (2014)، فينبغي أن تتضمن السياسة بندًا يجعل لجنة معينة مسؤولة عن تنفيذ السياسة، وتبين نتائج الدراسات (Lynch & Lippincott, 2005; Lam & Chan, 2007, Henty, 2007 ; Swan, 2015; Bovid, Saraiva& Rodrigues, 2015)، أنَّ المكتبة هي الجهة الأنسب لأداء مهمة تطبيق سياسة الوصول الحر، وإدارة المستودعات الرقمية، ونشر الثقافة المستمرة بأهمية هذا النهج، كما دل على ذلك الكثير من تجارب الجامعات الناجحة؛ كجامعة

ليبج Liège (Swan, 2015)، ولندن London (Ball, 2015)، وترومسو Tromsø ، وكوينزلاند للتقنية Queensland Technology (Cochrane, 2009).

وبناء على ما سبق من تحليل السياسة ومناقشتها وفق البنود والقضايا التي تغطيها، تم تصنيفها تبعًا للتصنيف العام للسياسات الذي نصت عليه آلما سوان (2017/2012) المسمى " الاحتفاظ بالحقوق: تمرير المؤلفين لحقوق كافية لصانع السياسة"، ويغطي هذا النمط الإيداع الإلزامي والفوري، والسماح بالحظر والإعفاء، والاحتفاظ بالحقوق ويطبق هذا النمط عندما لا يملك صانع السياسة حقوق العمل، لكنه على استعداد للحصول على حقوق كافية لإتاحته وفقًا للوصول الحر، وعادة ما يسمح للمؤلف بخيار الإعفاء إذا منعتهم السياسة من النشر في المجلة التي وقع اختيارهم عليها، وقد تم اختيار هذا النمط من جامعة هارفارد، كما أنه من الممكن أن تتفاوت السياسات بناء على هذه العناصر والمتغيرات الرئيسية.

12. إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها:

وفيما يلي عرض الإجراءات التي اتخذتها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في إنشاء سياسة الوصول الحر وتطبيقها من خلال المقابلة التي أجريت مع مدير الخدمات والأرشفة الرقمية، مقسمة إلى عدة مراحل:

أولاً: مرحلة التخطيط للسياسة:

- **التوعية ونشر الثقافة المعلوماتية بأهمية السياسة:**

في بداية 2012 أعلنت المكتبة إطلاق البدء ببرنامجٍ تثقيفيٍّ يهدفُ إلى نشر أهمية الوصول الحر وفائدته للمؤسسات البحثية والباحثين، مِن خلال حضور اجتماعات أعضاء هيئة التدريس، "وهذا ما سبق تشكيل لجنة السياسة وهو الدور التثقيفي التدريبي" (27 ديسمبر، 2018)، ويعد إجراء الاجتماعات المستمرة، وتوعية أعضاء هيئة التدريس، والتشاور حول عناصر السياسة قبل اعتمادها له الأثر البالغ في نجاح تنفيذها (Armbruster, 2011)، ففي تجربة جامعة ولاية فلوريدا Florida State University تبين بأن هذا الإجراء هو الأساس في نجاح سياسة الوصول الحر حتى بعد تبنيها (Soper, 2017)، كما أن عرض تجارب المؤسسات الناجحة في تطبيق هذا النوع من السياسة؛ يُسهم في إقناع أعضاء هيئة التدريس بالامتثال لها والثقة في تطبيقها (Shieber & Suber, 2015).

- **صياغة السياسة:**

في نهاية 2012 تمَّ تشكيل لجنة لإنشاء السياسة مُكوَّنة مِن سبعة أعضاء: عضوان مِن مكتبة الجامعة، وعضو من مكتب سياسات الجامعة، وعضو من المكتب القانوني، ثلاثة أعضاء مِن هيئة التدريس ممثلين للأقسام الرئيسية في الجامعة بترشيحٍ مِن رئيس القسم، وكان لهم دورٌ فعال في إنشاء السياسة، تمثَّل في "التعرُّف إلى الآراء والاحتياجات والتحديات التي تواجههم، إضافة إلى أنَّهم حلقة وصل بين اللجنة وأعضاء هيئة التدريس في القسم التابع لهم عن طريق نقل وجهات نظرهم إلى اللجنة؛ بحيث تكون سياسة أكاديمية قادها وتبناها أعضاء هيئة التدريس منبثقة مِن جانبٍ أكاديمي لا إداري" (27 ديسمبر، 2018)، حيث تلعب آراء أعضاء هيئة التدريس واهتماماتهم دورًا كبيرًا في تحديد أنماط المحتوى، والألفاظ المختارة في صياغة السياسة واستراتيجيات تطبيقها، وهذا ما حصل في جامعة ديوك Duke وهارفارد Harvard ومعهد MIT عند تبنيهم سياسة الوصول الحر (Duranceau & Kriegsman, 2013).

وعند سؤال مدير الخدمات والأرشفة الرقمية عن الوقت المناسب لصياغة السياسة بناءً على تجربتهم أجاب: "ليس هناك وقت محدد لإنشاء السياسة، ولكن يعتمد على المؤسسة وجاهزيتها لاعتمادها وتطبيقها، فبناء السياسة والمؤسسة غير جاهزة لتطبيقها فإنها تفقد بريقها، أو الهدف المنشود من إنشائها، أي كلما كانت في بدايات إنشاء المستودع كلما أسهمت في بناء المحتوى وتنظيمه، فالجامعة أنشأت المستودع في 2012 واعتمدت السياسة في 2014؛ أي قبل اعتماد السياسة بسنتين، فهذه البيئة التي كانت ملائمة في الجامعة، وهذا يتفاوت بين المؤسسات وفقًا لبعض الأمور التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار: (27 ديسمبر، 2018) والمتمثلة بـ:

- نسبة الوعي الداخلي في المؤسسة وجاهزيتها للامتثال للسياسة.
- ثقافة المجتمع الجامعي وتقبلهم للوصول الحر.
- أنواع الإنتاج الفكري للمجتمع الجامعي وطريقة مشاركته لهذه النتاج.

وهذا يشبه تجربة جامعة ديوك Duke ومعهد MIT وجامعة لندن London التي أُنشأ مستودعها قبل اعتماد السياسة بخمس سنوات، وكان اعتمادها سببًا في زيادة معدلات الإيداع (Ball, 2015)، بينما هناك تجارب أخرى لمؤسسات أنشأت السياسة قبل إطلاق المستودع الرقمي، مثل: جامعة لييج Liège التي اعتمدت السياسة الإلزامية قبل الإطلاق الرسمي للمستودع بسنة، وجامعة زيوريخ Zurich التي تعد من أوائل

المتبنين للسياسات؛ حيث اعتمدت في 2005، وأطلقت المستودع في 2006، لكنها أطلقت السياسة الفعلية التي أثرت في زيادة النتاج العلمي في المستودع عام 2008 (Duranceau & Kriegsman, 2013).

وبناء عليه اختلفت المؤسسات في ذلك، فإذا سبقت السياسة المستودع، فقد يكون هناك تأخير في تطبيقها، مما يؤدي إلى فقدان بريقها، والهدف المنشود من إنشائها، ويشير ميلر من كلية روليز Rollins – التي أطلقت المستودع بشكل متزامن مع إقرار السياسة– إلى التوصية ببناء المستودع أثناء صياغة السياسة، لأنه يؤدي إلى نجاح تنفيذ المستودع، ويؤثر على إقناع أعضاء هيئة التدريس بالإيداع حيث سيكونون قادرين على رؤية أمثلة عملية لكيفية أرشفة أعمالهم والوصول إليها (Duranceau & Kriegsman, 2013).

ثانيًا: اعتماد السياسة:

إن مرحلة اعتماد سياسة الوصول الحر هي نقطة البداية لتنفيذ متطلبات السياسة وتثبيتها على نحو مستدام (Armbruster, 2011)، وينصح شيبر وسوبر Shieber & Suber (2015) أن تعتمد السياسة من قبل أعضاء هيئة التدريس لا الإدارة، ليظهر تأييد أعضاء هيئة التدريس للسياسة وموافقتهم عليها، كما أن نوع السياسة الموصى به هنا على منح حقوق غير حصرية من أعضاء هيئة التدريس إلى المؤسسة، مما ينبغي أن يستند منح الحقوق إلى موافقة أعضاء هيئة التدريس.

وهذا ما حصل في سياسة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، حيث اعتمدت مِن قبل نائب رئيس الشؤون الأكاديمية بعد إقناع أعضاء هيئة التدريس، والمشاركة في بناء عناصرها وإجراءاتها، وأكد مدير الخدمات والأرشفة الرقمية على أهمية تبني أعضاء هيئة التدريس للسياسة، مما أدى إلى نجاحها وارتفاع نسبة امتثالها.

ويتضمن اعتماد السياسة عددًا من الإجراءات الآتية:

- تطوير السياسات المؤسساتية ذات الصلة، والتي يجب أن تكون إلزامية لجميع أعضاء هيئة التدريس.
- تقديم السياسة وشرحها بوضوح.
- تقديم الدعم التنظيمي والفني لتنفيذها.
- تسجيل السياسة والإعلان عنها من خلال السجلات الخاصة بذلك مثل: ROARMAP.

- توفير البنية التحتية الإلكترونية التي توفر الوصول إلى المخرجات البحثية والحفاظ عليها؛ كبناء المستودعات الرقمية، وتطوير سياسات تشغيل المستودع (Nafpliotis, 2013).

ثالثاً: تطبيق السياسة:

بعد اعتماد السياسة تأتي مرحلة المحك الأساسي في التأثير وهي تطبيقها على أرض الواقع، وهنا تكمن التحديات التي تواجه مسؤولي السياسات (Armbruster, 2011)، فإن تنفيذها يتطلب بناء بيئة توفر إجراءات داعمة للباحثين، تحفزهم على المشاركة في إيداع إنتاجهم العلمي وفقًا لنهج الوصول الحر؛ **لذا جاء السؤال الآتي متمثلًا في ماهي الإجراءات والآليات المتبعة في تطبيق السياسة؟**

نوه مدير الخدمات والأرشفة الرقمية (27 ديسمبر، 2018)، بأن تبني الإجراءات والآليات الفعالة هي السبب الرئيسي في نجاح السياسة وارتفاع نسبة امتثالها، **كما ركز على أمرين ينبغي أخذهما بعين الاعتبار عند تعيين الإجراءات المتبعة في تطبيقها:**

- تزامن التخطيط لصياغة السياسة مع التخطيط لإجراءات تطبيقها، حيث قال: "لم تقتصر عملية الإعداد فقط على صياغة السياسة، وإنما بناء الإجراءات والآليات المتبعة في تطبيقها".
- أن تكون الإجراءات المتبعة ذات قيمة إضافية للباحثين، وأشار إلى ذلك بقوله: "تم التركيز في الآليات التي استخدمناها على إضافة قيمةٍ للباحثين مِن وراء إيداع إنتاجهم العلمي في المستودع، وليس لوجود سياسة ملزمة للإيداع؛ وإنما لأنَّه لك قيمة تشعر فيها كباحث مِن إيداعك لهذا المقال"، ويعدُّ هذا أحد أسباب نجاح السياسة ووصولها إلى نسبة امتثال عالية.

وفيما يلي عرضٌ للإجراءات المتبعة من قبل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية عند تطبيق السياسة:

- **الإحصائيات:**

هي عبارة عن إحصائيات توفر للباحث معلومات عن استخدام إنتاجه العلمي من حيث الاستشهاد، والتحميل، والإشارة في وسائل التواصل الاجتماعي أو في الأخبار أو المدونات، وهذا ماتم اتباعه في تنفيذ سياسة جامعة مينهو Minho وليج Liège، وهارفارد Harvard ومعهد MIT & (Duranceau Kriegsman, 2013)، كما يعد من أكثر الإجراءات البارزة التي كان لها الأثر في الامتثال لسياسة جامعة كوينزلاند للتقنية Queensland Technology (Cochrane, 2009) .

- **ORCID:**

هو الربط بين المستودع الرقمي وملف الباحث في الأوركيد، فعند إيداع الإنتاج العلمي في المستودع يرسله موظف المستودع إلى ملفه، وبناءً عليه يُبنى ملف الباحث بجميع إنتاجه العلمي خلال فترة عمله في الجامعة، ويُعدُّ مِن أهم الآليات والأساليب التشجيعية التي كانت إضافة للباحث.

- **تسهيل عملية الإيداع باتباع طرقٍ عدة:**

- استحداث أداةٍ تهدف إلى إشعار موظفي المستودع بما يُنشر مِن إنتاج علمي خاص بأعضاء هيئة التدريس عن طريق الارتباط بقواعد البيانات (Google Scholar, Web OF Science, Scopus)؛ فتسهل عملية تسليم الأبحاث للمستودع، فعند نشر المقال يتواصل موظفو المستودع مع الباحث؛ لتزويده بنسخة، مما يزيل عنه عبء الدخول إلى المستودع وإيداع المصدر.
- التواصل مع المؤلف الرئيسي لتزويده بالمقال إذا نُشر مِن مجموعة مؤلفين، وإنْ كان لدى الأعضاء صفحةٌ شخصية خاصة لنشر مقالاته العلمية يتم سحبها وإيداعها في المستودع الرقمي، فلا يكون التواصل مع الأعضاء إلا في حدود ضيقة حال كونه المصدر الوحيد في الحصول على المقال.
- مسؤولية المكتبة في التأكد مِن سياسات الناشرين، وضمان الامتثال لحقوق النشر والسماح بالأرشفة أو عدمها مِن خلال الاعتماد على مشروع شيربا روميو SHERPA ROMEO، أو الرجوع إلى سياسات المجلة؛ للتأكد منها، ذكر المسؤول في هذا الصدد: "أزلنا العبء عن الباحثين فصارت مسؤولية المكتبة، وهذه مِن فوائد وجود أعضاء هيئة التدريس في اللجنة التي شُكِّلت لصياغة السياسة؛ إذ إنَّها مِن ضمن النقاط التي تم مناقشتها عند إنشاء السياسة؛ إذ يضيق الوقت على أعضاء هيئة التدريس لفهم سياسات المجلة، وعدم الإحاطة بها، فمن المفترض أنَّ المكتبة هي مَن تقوم بهذا الدور" (27 ديسمبر، 2018). وهذا ما يتماثل مع الإجراء المتبع في معهد MIT (Duranceau & Kriegsman, 2013)، وأكد بهات Bhat (2009) على أهمية هذا الإجراء قائلًا: ينبغي لموظفي المستودع مساعدة المؤلفين في التحقق مِن الامتثال لمنشوراتهم، والإيداع نيابة عنهم عند اللزوم.

ومن الطرق المتبعة في تسهيل عملية الإيداع ما اتخذته جامعة HKUST؛ وكولومبيا Colombia حيث طورت المكتبة نموذج إيداعٍ يطلب مِن الباحثين إدخال الحد الأدنى مِن البيانات الببليوغرافية، (Lam& Chan, 2007)، وقبول معهد MIT بأي صيغة للنتاج العلمي، ثم تحويلها إلى الصيغة المتناسبة لإيداعها في المستودع الرقمي (Duranceau & Kriegsman, 2013).

- **الربط بين الإيداع في المستودع والتقييم السنوي لأعضاء هيئة التدريس وإجراءات الترقية:**

قبل اعتماد هذا الإجراء تم التعرُّف إلى آراء أعضاء هيئة التدريس والآلية المتبعة في تطبيقه، واستشارتهم مِن خلال عرضٍ تقديمي، وإجراء مقابلات؛ لأخذ آرائهم والتعرُّف إلى احتياجاتهم، وبذلك أصبح المستودع الرقمي هو المرجع الوحيد لجميع النتاج العلمي لمنسوبي الجامعة، وهذه من التدابير التي شجعت الجامعات "ربط دعم المستودع بتقييم البحوث العلمية ورصدها، وبالتالي تشجيع الباحثين على الإيداع بحيث تؤخذ أعمالهم في الاعتبار عند النظر في فرصهم الوظيفية على مستوى التعيين والترقية" (**سوان**، 2017/2012)، وهذا يتفق مع الإجراء الذي قامت به جامعة لييج Liège حيث يعد العامل الرئيسي في كونها من أكثر السياسات نجاحًا في العالم، كما شهدت جامعة مينهو Minho ارتفاع في محتوى المستودع بعد اعتماد هذا الإجراء في سياستها (Swan, 2015).

- **نشر الثقافة المعلوماتية المتعلقة بالسياسة:**

من خلال تفعيل أسبوع الوصول الحر، وحضور اجتماعات أعضاء هيئة التدريس وإجراء اللقات الدورية التعريفية بسياسات الجامعة؛ لتقديم العروض ونشر الوعي والإجابة عن الاستفسارات المطروحة، وهذا ما قام به مسؤولو مستودع جامعة لييج Liège (Swan, 2015).

- **تقديم الحوافز المادية:**

اعتماد نظام الحوافز المالية، مثل ما جاء في مستودع جامعة مينهو Minho؛ حيث اعتمدت في عام 2005 حوافز مالية للإدارات ومراكز البحوث؛ لتكون مكافأةً على التشجيع للأرشفة الذاتية وتنفيذ السياسة، الأمر الذي شجع على اهتمام مديري أقسام المراكز والأبحاث، مما كان له الأثر في زيادة الامتثال للسياسة (Boavida, Saraiva & Rodrigues, 2015).

للتأكد من فعالية هذه الإجراءات لا بُدَّ من اتباع استراتيجة تساعد على مراقبة ورصد الامتثال للسياسة، فالسمة الرئيسية لذلك هي قياس نسبة المقالات العلمية التي تم إتاحتها للوصول المتوافق مع متطلبات سياسة الوصول الحر، حيث تعد من المهام المعقدة فلا توجد خدمة تكشيف تغطي 100% من الإنتاج الفكري، ومن ثم يمثل رصد الامتثال لسياسة الوصول الحر تحديًا لها (سوان، 2017/2012).

ولعملية رصد الامتثال عدد من الفوائد؛ حيث تمكن صانعي السياسات من:

- تقييم المؤلفين الملتزمين بالسياسة.
- تحديد فعالية ممارسات الدعوة والإجراءات التثقيفية المتبعة، وأثرها في زيادة معدلات الامتثال للسياسة.
- مراقبة الحاجة إلى استخدام أي بنية تحتية أو أدوات إضافية لجمع الأدلة على الامتثال.
- تحديد الجزاءات والحوافز المطلوبة للامتثال للسياسة. (Picarra, 2015)

وعند سؤال المسؤول عن ذلك، أجاب: تم إنشاء خدمة تسمى: (DASH BOARD) تهدفُ إلى إعطاء معلومات فورية عما يتم نشره وإيداعه في المستودع الرقمي؛ للتعرُّف إلى امتثال تطبيق السياسة، وكان لها أثرٌ كبير في تغيير بعض الإجراءات، مثل: إجراءات تقييم أعضاء هيئة التدريس، وإلى وقت إجراء المكالمة في عام 2020 وصلنا إلى نسبة امتثال 83%.

وفي أيِّ تجربة لابُدَّ مِن ظهور صعوبات وتحدياتٍ يجب مواجهتها؛ لذلك جاء السؤال الآتي: ما التحديات التي واجهت المكتبة عند إنشاء السياسات أو تطبيقها؟

على الرغم من الآليات والإجراءات الفعالة تبقى بعض التحديات التي واجهت جامعة الملك عبد الله عند إنشاء السياسة أو تطبيقها، منها:

- إقناع الإدارة العليا بأهمية تبني السياسة لتصل إلى مرحلة سياسة جامعية رسمية، الأمر الذي استغرق الكثير مِن الوقت، وعلق على ذلك:" كانت مِن ضمن التحديات، لكن طالما تمَّ ربطها بأهداف الجامعة فنسبةٌ كبيرة ستتجح بتأييد الإدارة العليا؛ لتبني قرار اعتمادها".
- استغراق الوقت في إعداد الأدوات المستخدمة وتطويرها في تطبيق السياسة.
- التحديات القانونية عند إنشاء السياسة.
- عدم الامتثال للسياسة: وهناك عددٌ مِن الأسباب:

- عدم الإلمام بوجود السياسة، "فعلى الرغم مِن التسويق، والدعاية، وإقامة البرامج التثقيفية والتدريبية نفاجأ بأنَّ الكثير مِن الباحثين لا يلمُّون بهذه السياسة".
- صعوبة آلية الامتثال للسياسة، وعلق على ذلك بقوله: "على الرغم أنَّه لا نواجه ذلك في المكتبة، ولكن يواجه الكثير مِن الجهات التي تم التعامل معها، فيكون العبء على الأعضاء كبير؛ حيث إنه لا يوجد تسهيلات لعملية الإيداع أو استراتيجيات مشجعة؛ لذلك ينبغي للآليات أنْ تراعي إزالة العبء عن الأعضاء، كما يمكن تقسيم العمل بين الإدارات المختلفة".
- عدم وجود آليات للرصد أو جزاءات عند عدم الامتثال.

العوامل المؤثرة في إنشاء السياسة وتطبيقها:

وفي ختام المقابلة سُئِل مدير الخدمات والأرشفة الرقمية عن العوامل المؤثرة في إنشاء السياسات وتطبيقها مستقبلاً، وتضمنت الإجابة عوامل عدة، منها:

- ضرورة التخطيط للإجراءات والآليات المتبعة في تطبيق السياسة قبل تبنيها؛ حيث يقول: "نحن جلسنا 18 شهرًا نبني السياسة والإجراءات، فبناء السياسة دون جاهزية المؤسسة لتطبيقها يفقد بريقها والهدف المنشود من إنشائها"(27 ديسمبر، 2018).
- الاطلاع على التجارب السابقة والاستفادة منها؛ لتفادي الأخطاء، واختيار السياسة المناسبة للتطبيق، وعلق على ذلك بقوله: "نحن قبل إنشاء السياسة أخذنا ما يقارب 3 أشهرٍ؛ لمراجعةِ السياسات الموجودة في الجامعات الأخرى، وتمَّ تبني سياسة Harvard, MIT؛ لأنَّ أهدافنا وآلياتنا كانت تتوافق مع هذه الأهداف والآليات، مما يؤدي إلى تلافي الأخطاء" (27 ديسمبر، 2018).
- المراجعة الدورية للسياسة، وعلق على ذلك بقوله: "ينبغي ألا تكون المراجعة مِن وجهة نظر أخصائي المعلومات فقط، ولكن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، والتعرُّف إلى آرائهم مِن خلال مقابلةٍ شخصية، أو زيارةٍ، أو عرض تقديمي، وبناء عليه فقد تم تعديل الكثير مِن آليات تطبيق السياسة" (27 ديسمبر، 2018).
- اشتمال محتوى السياسة على بعض العناصر المؤثرة كالأهداف والفوائد وأدوار الفئات المعنية في المستودع والمسؤول عن تطبيقها.

13. الخلاصة:

تعد سياسات الوصول الحر إحدى الاستراتيجيات المشجعة، والمساعدة للمؤسسات على تبني نهج الوصول الحر، حيث تُسهم في رفع وعي الباحثين بأهمية نشر الإنتاج العلمي؛ مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإيداع في المستودعات المؤسساتية.

ومما يحفز على تبني سياسات الوصول الحر؛ دراسة تجارب الجامعات في إنشائها وتطبيقها، والاستفادة من الإجراءات المتبعة في ذلك، لذا ركزت هذه الدراسة على تحليل واقعِ سياسة الوصول الحر في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وتحليل إجراءات إنشائها وتطبيقها؛ التي تعد من التجارب العربية الرائدة، والسياسة الوحيدة المتوفرة في الجامعات السعودية التي ستكون ذات فائدة للجامعات العربية عند اتخاذها قرار تبني سياسة الوصول الحر، وتوصلت الدراسة إلى جملةٍ من العناصر والعوامل المؤثرة في إنشاء السياسات وتطبيقها كان مِن أبرزها ما يلي:

العناصر المؤثرة في محتوى وثائق السياسات:

هناك بعض العناصر المؤثرة التي يفضل أن تتضمنها السياسة، ومنها:

- هدف السياسة: رسم الأهداف التي تسعى السياسة إلى تحقيقها.
- الجمهور المستهدف: تعيين الفئات المعنية بتطبيق السياسة.
- الأدوار والمسؤوليات: تحديد الإدارات والجهات المعنية بتطبيق السياسة وتفسيرها ومراجعتها.
- نمط السياسة: اتباع السياسة الإلزامية للإيداع في المستودع الرقمي.
- توقيت الإيداع: اختيار توقيت الإيداع الفوري للأبحاث العلمية.
- تحديد أنماط المحتوى التي تغطيها سياسة الوصول الحر.
- تحديد القضايا المتعلقة بحقوق النشر والتراخيص، وإجراءته كالسماح بالتنازل عن تطبيق الترخيص وفق الوصول الحر بناء على طلب المؤلف.
- تحديد فترة الحظر المسموح بها في السياسة.
- تحديد الحوافز والجزاءات للامتثال للسياسة.

العوامل المؤثرة والمساعدة في إنشاء سياسات الوصول الحر وتطبيقها:

- الاطلاع على تجارب الجامعات في تبني سياسات الوصول الحر وتطبيقها والاستفادة منها؛ لتفادي الأخطاء، واختيار السياسة المناسبة للتطبيق.
- نشر الثقافة المعلوماتية بأهمية تبني السياسة وتطبيقها بين أعضاء المجتمع الجامعي، وبيان الفوائد العائدة على المؤسسة والباحثين من جراء تطبيق نهج الوصول الحر.
- تحليل احتياجات المجتمع الأكاديمي؛ للتعرُّف إلى متطلباته وتلبيته أثناء الصياغة؛ ففي مستودع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، تحملت المكتبة مسؤولية امتثال حقوق النشر للناشر، وذلك بعد طلبٍ مِن أعضاء هيئة التدريس في اللجنة؛ إذ تبين أنهَّا تشكِّل عبئًا عليهم وعائقًا للإيداع وتستغرق كثيرًا مِن الوقت.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في صياغة عناصر السياسات؛ للتركيز في صياغتها على الجانب الأكاديمي لا الإداري، والتعرُّف إلى الآراء والتحديات التي يمكن أنْ تواجههم لمعالجتها، وهذا يتفق مع دراسة ريدل Riddle (2015) حيث أعرب أعضاء هيئة التدريس عن قلقهم فيما يتعلق بقضايا حقوق النشر؛ وهذا أدى إلى عدم تأييدهم للإيداع في المستودع، وتم معالجة هذا التحدي مِن خلال إقناعهم بالمزايا التي تعود عليهم.

- تفعيل دور المكتبة في إنشاء السياسة وتطبيقها؛ لأنها من أكثر الجهات المؤثرة في ذلك.
- التدرج في مرحلة صياغة السياسة وتطوير إجراءاتها بما يناسب المجتمع الجامعي.
- توفير البنية التحتية المناسبة لتبني السياسة وتطبيقها كبناء المستودعات الرقمية وسياساتها التنظيمية.
- تزامن صياغة السياسة مع صياغة آليات تنفيذها، والتخطيط لإجراءات ذات قيمة مضافة للباحثين؛ مما يساعد في الامتثال للسياسة.
- اعتماد إجراء ربط الإيداع بتقييم الأبحاث للترقية، حيث يعد من الإجراءات الفعالة في الامتثال للسياسة.
- المراجعة الدورية للسياسة، وينبغي التركيز على أنْ تكون مِن وجهة نظر الباحثين وأعضاء هيئة التدريس.

توصيات الدراسة:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة مِن نتائج، فإنهَّا تقدم التوصيات الآتية:

للجامعات:

- إعداد سياسة مؤسسية للوصول الحر تُسهم في التعريف به وتُحفز على تطبيقه.
- ضرورة تولي المكتبات وأخصائي المعلومات مبادرة إنشاء سياسات الوصول الحر وتطبيقها.

لمسؤولي تطبيق سياسات الوصول الحر:

- إنشاء إجراءات ذات قيمة إضافية للباحثين، وأدوات تسهل عملية الإيداع.
- تميز وثائق السياسات بالمرونة والإيجاز، ووضوح الأدوار والمسؤوليات للفئات المعنية.

للباحثين:

- تشجيعهم على اتباع ترخيص Creative Commons (CC-BY)؛ للاحتفاظ بالحقوق الرئيسية، والسماح بإعادة استخدامها.

للمهتمين بالوصول الحر:

- إنشاء اتحادٍ عربي لسياسات الوصول الحر على غرار اتحاد COAPI, COAR؛ للمساهمة في توعية المؤسسات العلمية بأهمية إنشاء سياسات الوصول الحر.

مقترحات للدراسات المستقبلية:

هناك عددٌ منِ محددات الدراسة التي واجهتها الباحثة، وتقترح أنْ تكون مجالاً لأبحاث قادمة، وهي:

- اقتصرت الدراسة على سياسة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؛ لذا تقترح إجراء دراسة تتعلق بتحليل وثائق سياسات الوصول الحر في الجامعات العربية وإجراءات إنشائها وتطبيقها.
- اعتمدت الدراسة على سياسة الوصول الحر على المستوى المؤسساتي؛ لذا تقترح إجراء دراسة تتناول سياسات الوصول الحر الوطنية على مستوى المملكة العربية السعودية.
- اقتصرت الدراسة في عينتها على مسؤولي سياسات الوصول الحر؛ لذا تقترح إجراء دراسة تُعنى بالتعرف إلى توجهات أعضاء هيئة التدريس؛ نحو إنشاء سياسات الوصول الحر وإجراءات تطبيقها.
- تبيَّن أثناء إعداد الدراسة أثر دور المكتبة في إنشاء سياسات الوصول وإجراءات تطبيقها؛ لذلك تقترح إجراء دراسة تتناول دور المكتبة وأخصائي المعلومات في إنشاء السياسات وتطبيقها.

المراجع:

المراجع العربية:

ابن السبتي، عبد الملك، ابن السبتي، سارة، وبيوض، نوجود (2016). المستودعات المؤسساتية للوصول الحر للمعلومات العلمية: نحو سياسات إلزامية الإيداع للمنشورات العلمية. *المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات*، 25، 57-85. تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/802647

الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (2007). توصيات المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. تم استرجاعها من http://arab-afli.org/main/index.php

بالبيد، مريم (2016). تقييم المستودعات الرقمية المؤسسية بالجامعات. *الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات*، 17، 287-323. تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/767517

بدر، أحمد (2003). *الجديد في الاتصال العلمي*. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية.

جابر، جميلة (2018). *انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية دراسة فينومينولوجية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة اللبنانية، بيروت.

حسين، إيمان رمضان محمد (2015). دور المكتبات الجامعية في دعم الوصول الحر للمعلومات: المكتبة المركزية الجديدة بجامعة القاهرة نموذجا. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات: الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف* 177 – 195. تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/653447

خميس، أسامة (2012). المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية في البلاد العربية على شبكة الإنترنت: دراسة استطلاعية. *المكتبة الأكاديمية*، 19 (37) 307 – 340. تم استرجاعها من https://search.mandumah.com/Record/330017

دارة الملك عبد العزيز (22 أكتوبر، 2020). مبادرة أسبوع الوصول الحر العالمي. تم استرجاعها من https://darahstore.com/product-category/open_access_books/page/2/

دليل الدوريات العربية المجانية (26، فبراير، 2013). تم استرجاعها من http://www.dfaj.net/index.php?r=home/index

السعدني، محمد عبد الرحمن (2020). سياسات الوصول الحر بالجامعات: دراسة مسحية لاستنباط سياسة عربية. *مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات: جامعة القاهرة – كلية الآداب – مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات*، 24، 299 – 330.تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/1047080

سوان، ألما (2017). *تطوير وتعزيز الوصول الحر: مبادئ توجيهية للسياسات* (ترجمة سليمان الشهري وعبد الرحمن فراج)، الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. (2012). تم استرجاعها من http://publications.kacst.edu.sa/SystemFiles/Books_Pdf/PDF_636378005142666559.pdf

سوبر، بيتر (2015). *الوصول الحر* (ترجمة تحسين الخطيب)، الدوحة: دار بلومزبري – مؤسسة قطر للنشر. (2012). تم استرجاعها من http://www.qscience.com/userimages/ContentEditor/1445604400703/OpenAccess_PeterSuber_Arabic221015_WEB.pdf

الضويحي، فهد (2014). *المستودعات الرقمية المؤسسية في الجامعات السعودية: نحو رؤية لمشروع وطني لدعم مبادرات إنشائها وإدارتها*. رسالة دكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز. جدة.

عاشوري، حبيبة (2018). اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية بين الإثراء والإلغاء: دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة نموذجاً *Cybrarians Journal:* . 52، 1- 19 تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/967998

العوامي، عبد الكريم (2016). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الليبيين بجامعة طبرق نحو الوصول الحر للمعلومات. *مجلة العلوم والدراسات الإنسانية*، 18، 1-18. تم استرجاعها من https://search.mandumah.com/Record/763320

عودة، سعاد (2013). اتجاهات الباحثين السوريين نحو مصادر الوصول الحر إلى المعلومات. *مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية*، 29 (3-4)، 483-510. تم استرجاعها من https://search.mandumah.com/Record/670405

الغانم، هند (2013). اتجاهات الأكاديميين في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو المستودعات الرقمية المؤسسية العربية المفتوحة .*مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 30، 171- 232. تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/474425

فراج، عبد الرحمن (2009). الوصول الحر للمعلومات طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي. *الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات*، 5، 135-156. تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/443823

فراج، عبد الرحمن (2016). الوصول الحر في العالم العربي. *مجلة أحوال المعرفة*، 84، 73-75.

فراج، عبد الرحمن (2016). *الوصول الحر في مصر والعالم العربي نظرة عامة* . عرض مقدم في أسبوع الوصول الحر البوابة العرب للمكتبات والمعلومات. مكتبة مصر العامة.

فراج، عبد الرحمن، والشهري، سليمان (2010). الجامعات السعودية ودورها في دعم الوصول الحر: دراسة استكشافية. *مجلة المكتبات والمعلومات العربية*،1، 5-32.

القبلان، نجاح، والعبد الجبار، الجوهرة (2009). اتجاهات الأكاديميين في الجامعات السعودية لنشر إنتاجهم الفكري عبر الانترنت في سياق التدفق الحر للمعلومات. *دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات*،14(1)، 134-170.تم استرجاعها من http://search.mandumah.com/Record/127274

قدورة، وحيد (2006). *الاتصال العلمي والوصول الحر إلى المعلومات العلمية: الباحثون والمكتبات الجامعية العربية*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المكتبة الرقمية السعودية (11 فبراير، 2020). مبادرة محرك بحث المكتبة الرقمية لمصادر معلومات الوصول الحر [فيديو] تم استرجاعها من https://www.youtube.com/watch?v=2mAt_VTNi7k

ميدوز، جاك (1979). *آفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا* (ترجمة حشمت قاسم). القاهرة: مكتبة غريب.

وسام، ابن غيدة (2015). نشأة حركة الوصول الحر للمعلومات العلمي والتقنية. *Cybrarians Journal*، 40، 1-41. تم استرجاعها من https://search.mandumah.com/Record/703737

المراجع الأجنبية:

American Library Association (2006, September 1). Principles and Strategies for the Reform of Scholarly Communication 1. Retrieved from http://www.ala.org/acrl/publications/whitepapers/principlesstrategies

Anbu, J. (2001). Institutional Repositories: Time for African universities to consolidate the Digital Divide" Leiden: African Studies Centre. Retrieved from https://www.ascleiden.nl/Pdf/elecpublconfanbu.pdf

Armbruster, C. (2011). Open access policy implementation: first results compared. Learned publishing, 24(4), 311-324. https://doi-org.library.iau.edu.sa/10.1087/20110409

Baessa, M., Lery, T., Grenz, D., & Vijayakumar, J. (2015). Connecting the pieces: Using ORCIDs to improve research impact and repositories. Retrieved from 10.12688/f1000research.6502.1

Baessa, M. (2018). Partnering with researchers to support scholarly communication and research data. Retrieved from https://repository.kaust.edu.sa/bitstream/handle

Ball, D. (2015). Institutional policy implementation at the University of Turin, Italy. PASTEUR4OA Case Study. doi.org/10.5281/zenodo.44309.

Ball, D. (2015). Institutional policy implementation at University College London (UCL), UK: PASTEUR4OA Case Study.doi.org /10.5281/zenodo.44307

Bhat, M. (2009) .Open access repositories in computer science and information technology: an evaluation. 35(3), 243-257. doi.org/10.1177/0340035209346210

Boavida, C, & Serafinavičiūtė, B. (2015). Institutional policy implementation at UiT The Arctic
University of Norway. PASTEUR4OA Case Study. doi.org/10.5281/zenodo.44311

Boavida, C., Saraiva, R., & Rodrigues, A. (2015). Study Institutional policy implementation at University of Minho, Portugal PASTEUR4OA Case Study. doi.org/10.5281/zenodo.44312.

Boufarss, M., & Laakso, M. (2020) Open Sesame? Open access priorities, incentives, and policies among higher education institutions in the United Arab Emirates. Scientometrics, 1-25.

Budapest Open Access Initiative (2002). Retrieved from http://www.budapestopenaccessinitiative.org

Cochrane, G. (2009). Mandates: An Australian example at the Queensland University of Technology. Retrieved from https://eprints.qut.edu.au/28428/1/28428_2.pdf

Crow, R. (2002). The case for institutional repositories: A SPARC position paper. Washington, D.C.The Scholarly Publishing & Academic Resources Coalition. Retrieved from https://ils.unc.edu/courses/2014_fall/inls690_109/Readings/Crow2002CaseforInstitutionalRepositoriesSPARCPaper.pdf

DIRECTORY OF OPEN ACCESS JOURNAL (2020, October 27). Retrieved from https://doaj.org/

Duranceau, F., & Kriegsman, A. (2013). Implementing open access policies using institutional repositories. In The institutional repository: Benefits and challenges, ed. Pamela Bluh and Cindy Hepfer, 75-97. Retrieved from http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:10202479

Green, A., Macdonald, S., & Rice, R. (2009). Policy making for research data in repositories: a guide. Retrieved from https://www.coar-repositories.org/files/guide.pdf.

Gargouri, Y., Lariviere, V., Gingras, Y., Brody, T., Carr, L., & Harnad, S. (2012). Testing the finch hypothesis on green OA mandate ineffectiveness. arXiv preprint arXiv:1210.8174.

Harnad, S. (2006). Maximizing research impact through institutional and national open-access self-archiving mandates. Retrieved from https://eprints.soton.ac.uk/262093/11/harnad-crisrev.pdf

Henty, M. (2007). Ten major issues in providing a repository service in Australian universities. D-Lib Magazine, 13(5/6). dx.doi.org/10.5281/zenodo.44309

Kern, B., & Wishnetsky, S. (2014). Adopting and Implementing an Open Access Policy: The Library's Role. The Serials Librarian, 66(1-4), 196-203. Retrieved from https://doi-org.library.iau.edu.sa/10.1080/0361526X.2014.880035

Kipphut-Smith, S. (2014). "Good Enough": Developing a Simple Workflow for Open Access Policy Implementation. College & Undergraduate Libraries, 21(3-4), 279-294. Retrieved from https://doi-org.library.iau.edu.sa/10.1080/10691316.2014.932263

Lynch, C., & Lippincott, J. (2005). Institutional repository deployment in the United States as of early 2005. 11(9), 1-11 . Retrieved from http://www.dlib.org/dlib/september05/lynch/09lynch.html

Lam, T., & Chan, D. (2007). Building an institutional repository: sharing experiences at the HKUST Library. 23(3), 310-323. Retrieved from doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1108/10650750710776440

Morais, R., Bauer, J., & Borrell-Damian, L.(2017). OPEN ACCESS 2015-2016 EUA SURVEY RESULTS, European University Association https://eua.eu/component/attachments/attachments.html?id=393

Nafpliotis, A. (2013). MedOANet Guidelines for implementing open access policies. In Septentrio Conference Series (No. 1). https://doi.org/10.7557/5.3152

OpenDOAR. (2020, September 27). Home page of OpenDOAR. Retrieved from http://www.opendoar.org/find.php

Picarra, M. (2015). From policy development to effectiveness and alignment: An analysis of the UK's Higher Education Open Access policy landscape. Retrieved from http://www.pasteur4oa.eu/sites/pasteur4oa/files/resource/Brief_from_policy_

Pinfield, S. (2005). A mandate to self-archive? The role of open access institutional repositories. 18(1), 30-34 .Retrieved from http://eprints.Nottingham .ac.uk/152/

Registry of Open Access Repositories. (2020, September 30). Home page of ROAR. Retrieved from http://roar.eprints.org/index.php?action=search&query=india

RECODE Project Consortium. (2014). Policy recommendations for open access to research data.[London]: RECODE. 40 p. Retrieved from https://pdfs.semanticscholar.org/8def/91b5214ddbdd499ca5cf40ff20bb81a3113d.pdf

Riddle, K. (2015). Creating policies for library publishing in an institutional repository: exploring purpose, scope, and the library's role. 31(2), 59-68 . Retrieved from https://digital.sandiego.edu/library_facpub/1

ROARMAP. (2020, October 28). Registry of open access repositories mandatory archiving policies. Retrieved from http://roarmap.eprints.org

Roy, B., Biswas, S., & Mukhopadhyay, P. (2016). The COAPI cats: the current state of open access repository movement and policy documentations. International Journal of Knowledge Content Development & Technology, 6(1), 69–84. doi.org/10.5865/IJKCT.2016.6.1.069.

Roy, B., Biswas, S., & Mukhopadhyay, P. (2018). Towards Open Access Self Archiving Policies: A Case Study of COAR. LIBER Quarterly, 28(1),1–33. doi.org/10.18352/lq.10227

Sale, A. (2006). Comparison of content policies for institutional repositories in Australia. 11 . Retrieved from https://firstmonday.org/article/view/1324/1244

SHERPA RoMEO. (2020, April 27). Home page of SHERPA/RoMEO. Retrieved from http://www.sherpa.ac.uk/romeo/PDFandIR.php?la=en

Shieber, S. & Suber, P. (2015). Good Practices For University Open-Access Policies. Retrieved from https://cyber.harvard.edu/hoap/sites/hoap/images/Goodpracticesguide-2015.pdf

Soper, D. (2017). On passing an open access policy at Florida State University: From outreach to implementation. *College & Research Libraries News, 78*(8), 432. doi:https://doi.org/10.5860/crln.78.8.432

Suber, P. (2003). Removing the barriers to research: an introduction to open access for librarians. Retrieved from https://legacy.earlham.edu/~peters/writing/acrl.htm

Swan, A, (2015). Institutional policy implementation at the University of Liège, Belgium. PASTEUR4OA Case Study. doi.org/10.5281/zenodo.44308

Swan, A. (2006). The culture of Open Access: researchers' views and responses. Retrieved from https://eprints.soton.ac.uk/id/eprint/262428

Swan, A. & Brown, S. (2005). Open access self-archiving: An author study. Retrieved from https://eprints.soton.ac.uk/id/eprint/260999

Technique, L. (2020). Retrieved from http://openaccess.inist.fr/

Thomas, C., & McDonald, H. (2007). Measuring and Comparing Participation Patterns in Digital Repositories, Repositories by the Numbers Part I. Retrieved from http://dlib.org/dlib/september07/mcdonald/09mcdonald.html

Vincent-Lamarre, P., Boivin, J., Gargouri, Y., Larivière, V., & Harnad, S. (2016). Estimating open access mandate effectiveness: The MELIBEA score. Journal of the Association for Information Science and Technology, 67(11), 2815-2828